الفصل الأول/ علم السياسة

المبحث الأول/ تعريف السياسة

كلمة سياسة يمكن أن تستخدم للدلالة على تسيير أمور أي جماعة بشرية وقيادتها ومعرفة كيفية التوفيق بين التوجهات الإنسانية المختلفة والتفاعلات بين افراد المجتمع الواحد، ويمكن تعريفها بأنها الاجراءات والطرق التي تؤدي إلى اتخاذ قرارات من أجل التجمعات أو المجتمعات البشرية.

والسياسة **لغوياً** من ساس يسوس بمعنى قاد رأس وتعني أيضاً الترويض والتدريب على وضع معين، والتربية والتوجيه، واصدار الأمر والاشراف على شيء، والاهتمام به والقيام عليه.

واصطلاحاً تعني رعاية شؤون الدولة الداخلية والخارجية.

وتعرف اجرائياً كالآتي:

هارولد لاسويل يعرفها بانها السلطة التي تحدد من يحصل على "**ماذا ومتى وكيف**" أي دراسة تقسيم الموارد في المجتمع عن طريق السلطة.

ويعرفها **الواقعيون** بأنها فن الممكن أي دراسة وتغيير الواقع السياسي موضوعياً وليس الخطأ الشائع وهو أن فن الممكن هو الخضوع للواقع السياسي وعدم تغييره بناءً على حسابات القوة والمصلحة.

ومفهوم السياسة كغيره من المفاهيم الفكرية يختلف حسب العقيدة والمبدأ والنظرية التي يُستفاد منها، **فسقراط الفيلسوف اليوناني** يعرف السياسة بأنها ((فن الحكم، والسياسي هو الذي يعرف فن الحكم)) بينما **يعرفها أفلاطون** بأنها ((فن تربية الافراد في حياة جماعية مشتركة، وهي العناية بشؤون الجماعة، أو فن حكم الافراد برضاهم، والسياسي هو الذي يعرف هذا الفن)) **وعرّفها ميكافيلي** بأنها ((فن الإبقاء على السلطة، وتوحيدها في قبضة الحكام، بصرف النظر عن الوسيلة التي تحقق ذلك)) **دزرائيلي** وهو سياسي بريطاني شغل منصب رئاسة الوزراء البريطانية لمرتين يقول إنّ السياسة هي ((فن حكم البشر عن طريق خداعهم)).

والسياسة هي علاقة بين حاكم ومحكوم وهي السلطة الأعلى في المجتمعات الإنسانية، حيث السلطة السياسية تعني القدرة على جعل المحكوم يعمل أو لا يعمل أشياء سواء أراد أم لم يرد **وتمتاز بأنها** عامة وتحتكر وسائل الاكراه كالجيش والشرطة وتحظى بالشرعية.

وتعبر السياسة عن عملية صنع القرارات الملزمة لكل المجتمع وتتناول قيم مادية ومعنوية وترمز لمطالب وضغوط وتتم عن طريق تحقيق أهداف ضمن خطط افراد وجماعات ومؤسسات ونخب وفق أيديولوجية معينة على مستوى محلي أو إقليمي أو دولي.

وبشكل عام تشمل السياسة الشئون التي تهم الجماعات الإنسانية كافة، وتطور استخدام هذه الكلمة منذ القرن الثالث عشر إلى أن أصبحت تتناول كل ما يتعلق بالشؤون العامة وحكم الدولة وادارة العلاقات الداخلية والخارجية، والمشاركة السياسية، والممارسة السياسية.

المبحث الثاني/ علم السياسة:

نبدأ هذا المحور بالسؤال التالي هل السياسة علم أم هي نتاج مهارات شخصية؟

يرى البعض أن معظم القرارات السياسية التي يتخذها القادة والحكام هي نتاج رد الفعل وليست قائمة على أساس معرفي معين وهذا جعل البعض يعتقد بأن السياسة هي مجرد فن مكتسب من المهارات والقدرات الشخصية للحكام وأن القرارات السياسية المتخذة تتم بشكل لا علاقة له بعلم أو قواعد معينه.

وهنا يجب التفريق بين السياسة كمجال معرفي وبين عملية الممارسة السياسية والتي تستند أو تعتمد على السمات الشخصية والمهارات المكتسبة بجانب العوامل المعرفية، فمن الضروري عدم الخلط بين مفهوم السياسة من جانب وعلم السياسة من جانب آخر، فالحديث عن علم السياسة لا يعني اقتصار التفاعلات السياسية على إتباع قواعد وأسس علمية دون النظر لاعتبارات أخرى تتعلق بالمهارة أو القدرات الشخصية، ولا يقصد أن ممارسة الحكم أو توزيع وتداول السلطة يجب أن يتم من خلال علماء ولكن الحديث هو عن قواعد معرفية وأسس تحليلية تسهم في تفسير وتحليل الظواهر السياسية وتضع حلول متوازنة للمشكلات السياسية محل الظاهرة وذلك من خلال معادلات تحليلية تماماً مثلما عليه الحال في العلوم التطبيقية.

فبرغم أهمية المهارات والقدرات الشخصية إلا أن الاعتماد عليها قد يكون له أثاراً سلبية على متخذي القرار أو الوسط أو البيئة أو المجتمع إذا تم تجاهل عناصر وأبعاد أخرى تشكل الظاهرة السياسية محل البحث، وهنا يبرز البعد العلمي للسياسة والذي يحلل الظاهرة السياسية من خلال أدوات ومعادلات المدخلات والمخرجات أي دراسة وتحليل المدخلات من خلال دراسة عناصر القوة والضعف ودراسة البيئة المحيطة بالقرار السياسي، ثم دراسة نتائج أو أثر هذا القرار على الطرف الآخر من خلال عمليات الاستقصاء وقياسات الرأي وكل ذلك يتطلب السعي للحصول على بيانات أقرب للدقة.

وتعد مسألة الحصول على البيانات ومدى دقتها هي **من أهم الأسباب** التي تحد من قدرة علم السياسة على الإسهام بفاعلية في تفسير الظاهرة السياسية ووضع حلول أو تصورات صحيحة للمشكلات ذات البعد السياسي فقد تُحجب هذه البيانات إما بدواعي السرية أو بدواعي أخرى **وهنا قد تبرز أدوات الممارسة السياسية** كالمهارات لتغطي على الجانب العلمي.

والعلوم السياسية تعد بمثابة علماً لأنها تقوم على حقائق واقعية وتستهدف تحقيق الاستقرار والانسجام في المجتمعات الإنسانية، إلا أنها قد تختلف عن العلوم التطبيقية نتيجة لاختلاف المشكلات السياسية من بلد لآخر ومن زمن لآخر وبالتالي فليس هناك مقياس نمطي يمكن إتباعه.

يعد علم السياسة علماً شأنه شأن سائر العلوم الإنسانية كعلم النفس وعلم الاجتماع التي تعتبر الإنسان محور التحليل، والإنسان لا يمكن ضبط سلوكه وأفكاره في قانون معين حيث يتغير من بيئة لأخرى ومن زمن لأخر ومن مرحلة عمرية لأخرى، إضافة الى أن الإنسان من عادته ان لا يبوح بأسراره، مما يصعب معه الحصول على قاعدة بيانات صحيحة وهذا ما جعل البعض يعمد إلى محاولة نزع البعد العلمي عن السياسة. وإذا كان هناك صعوبة في شروط انطباق قوانين علم السياسة على الظواهر السياسية فإن ذلك لا ينفي وجود قوانين تحكم الظاهرة السياسية فالقوانين السياسية كغيرها من القوانين لا تتحقق نتائجها إلا بتحقق شروطها.

اولاً: أهمية علم السياسة:

يهدف علم السياسة لتحقيق مستوى معرفي أفضل للإنسان والارتقاء بمستوى معيشته، فالإنسان يتطلع بغريزته لأن يعرف كما أنه يتطلع لتحسين مستواه المادي والمعيشي.

ودراسة علم السياسة تحقق الى حد ما إشباعاً لهذا التلازم الداخلي الإنساني بين التطلع إلى المعرفة أو الحقيقة وبين التطلع إلى الأفضل، خاصة وأن الظاهرة السياسية تتأثر بجميع الظواهر الأخرى وتؤثر فيها، لذلك يجب النظر إلى علم السياسة على أنه هو الذي تتركز مهمته في إيجاد الإنسان المدرك المتحصن بالوعي، وتنمي فكر الفرد بما يسهم في تنمية قدرته على التفكير والحكم على الأمور في إطار من الحس الوطني والشعور بالانتماء الذي يجعله يتفاعل مع قضايا أمته، وليس النظر إلى هذا العلم على أنه مجرد أداة تلقينيه أو حتى تثقيفية أو كوسيلة للتدريب على تبوء وظيفة قيادية أو مهنة ما فهذه الأهداف وان كنا ندرك أهميتها إلا أن التعويل عليها يجب ألا يطغى أو يؤدي إلى تهميش الدور أو الهدف الأرقى لعلم السياسة المتمثل في العمل على ايقاظ الوعي العام وتحقيق الانتماء والمواطنة.

وهنا يصبح من الضرورة النظر إلى علم السياسة كعلم يستهدف دراسة المشكلات والقضايا السياسية التي نعيش أو نتعايش معها ونحاول من خلاله إيجاد حلول لها، ونحدد الوسائل التي يمكن أن تتبناها الحكومات لرفع مستوى المعيشة أو لتفادى البطالة وضبط الخلل أو التقلبات الاقتصادية، وتلبية التطلعات الاجتماعية دون التخلي عن الحريات المكتسبة مع السعي والعمل على اكتساب حريات جديدة وبيان أهمية المشاركة السياسية في تنمية الحس الوطني لدى المواطنين وتشجيع الافراد على مضاعفة جهودهم لخدمة الصالح الوطني والتي ستعود بالنفع على المواطنين أنفسهم، حيث أن مضاعفة الجهد والإنتاج سوف يسهم في إحداث عملية حراك اجتماعي تدريجي داخل المجتمع، ومن شأن ذلك أن يسهم في تحقيق مستوى معيشي افضل.

ثانياً: تطور علم السياسة

منذ نهاية القرن التاسع عشر أصبح هناك علم معترف به يعرف بعلم السياسة كعلم أو فرع من العلوم الاجتماعية والإنسانية، فكانت المدرسة الحرة للعلوم السياسية في باريس عام ١٨٧٢م ومدرسة لندن لعلم الاقتصاد والسياسة وتم اعتماد هذا العلم كمادة تدرس في الجامعات الاوربية والأمريكية، وقد أدى وجود عوامل مختلفة وعديدة إلى تهيئة الجو الملائم لنمو هذا العلم **مثل الحرية الفكرية وتقدم العلوم الاجتماعية بصورة عامة والشعور بالحاجة إلى علم السياسة لإعداد قادة سياسيين واداريين**، وقد اقترن ذلك الاهتمام بالمزيد من الاتجاه نحو الدراسة الاستقرائية لمختلف الظواهر السياسية كالأحزاب السياسية والرأي العام وجماعات الضغط والمصالح وغيرها، وقد ظلت النظرة السائدة إلى علم السياسة إلى ما قبل الحرب العالمية الثانية على أنه فرع من العلوم الاجتماعية أو الإنسانية التي تهتم على وجه ما بالحياة السياسية وأنه ليس هناك ميدان خاص للمعرفة ينفرد به علم السياسة انطلاقاً من أن جميع العلوم الاجتماعية والإنسانية تتناول السياسة مما يؤكد على العلاقة بين علم السياسة والعلوم الاجتماعية إلا أنه عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية وما نتج عن تلك الحرب من ظواهر سياسية لم تكن موجودة من قبل وانقسام العالم إلى كتلتين وقيام كيانات دولية جديدة، كل هذه العوامل أكسب أهمية لعلم السياسة وفتحت الباب للبحوث السياسية والدراسات المستقلة، وأعطت لعلم السياسة أبعاداً جديدة تبرزه عن العلوم الاجتماعية الأخرى.

ثالثاً: فروع علم السياسة

بسبب تطور المعرفة الإنسانية وتعقد الظواهر السياسية كان لابد من وجود علم مستقل يعالج الموضوعات والشؤون السياسية ولذلك فقد اهتم علماء السياسة الأوائل بدراسة الدولة والسلطة وعلاقة الحاكم بالمحكومين وفيما بعد أصبح هناك اهتمام بدراسة المؤسسات السياسية والدستورية والحزبية وكذلك السلوك السياسي، ومن أجل وضع حل لوجود العديد من الموضوعات التي تندرج ضمن علم السياسة اجتمع عدد من علماء السياسة في باريس في أيلول ١٩٤٨ برعاية منظمة الثقافة والعلوم (اليونسكو) بهدف تكوين جمعية عالمية تهتم بشؤون علم السياسة وتم تأسيس الجمعية الدولية لعلم السياسة حيث قامت بتحديد موضوعات ومجالات علم السياسة وكما يلي:

١. **النظرية السياسية:** وهي تشمل النظرية السياسية وتاريخ الفكر السياسي.
٢. **النظم السياسية** :وتشمل الدستور، الحكومة المركزية، الحكومة الإقليمية والمحلية، الإدارة العامة، وظائف الحكومة الاقتصادية والاجتماعية، والنظم السياسية المقارنة.

٣. **الاحزاب والرأي العام:** تشمل الاحزاب السياسية، جماعات الضغط، دور المواطن في الحكم والإدارة، والرأي العام.
٤. **العلاقات الدولية** وتشمل السياسة الدولية، التنظيمات والإدارة الدولية والقانون الدولي.

لقد وضع مؤتمر باريس حجر الأساس في تحديد موضوعات علم السياسة. فمنذ ذلك الوقت بقيت تلك الموضوعات محاور دراسة علم السياسة مع اختلافات بسيطة، وعلى الرغم من تحديد موضوعات علم السياسة في مؤتمر باريس والذي مر عليه ما يقرب من ٧٥عام فقد تطور علم السياسة وبدأت تظهر ظواهر سياسية جديدة لم تكن معروفة جيداً لدى علماء السياسة في ذلك الوقت وخاصة موضوع السلوك السياسي والانتخابي للمواطنين والذي يعتبر موضوعاُ محورياً في الدراسات السياسية المعاصرة(لاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية)، حيث يعتبر هذا الموضوع حقلا أساسياً من حقول علم السياسة، ويقوم عليه العديد من الباحثين والمختصين.

الفصل الثاني/ علم السياسة وعلاقته بالعلوم الأخرى

هناك علاقة تربط العلوم السياسية بغيرها من العلوم الأخرى، وتتحدد درجة الارتباط بتأثيرها وتأثرها بتلك العلوم والتي من أهمها ما يلي:

أولاً :علم السياسة وعلم الاجتماع:

هناك ارتباط بين علمي السياسة والاجتماع، ويرجع ذلك إلى الارتباط القوي بين الأوضاع الاجتماعية والأوضاع السياسية للمجتمع، فمثلا البناء الاجتماعي السليم للمجتمع (طبقة غنية قليلة العدد– طبقة وسطى ضخمة–طبقة فقيرة قليلة العدد) ، ينعكس ايجابياً على الاستقرار السياسي للمجتمع والعكس صحيح، فالتفاوت الطبقي الحاد (تضخم الطبقة الفقيرة وتآكل الطبقة الوسطى) يؤدي إلى زعزعة الاستقرار السياسي للمجتمع.

كذلك هناك موضوع مثل التنشئة السياسية للفرد هو محل اهتمام مشترك لعلمي السياسة والاجتماع، فالتنشئة السياسية هي العملية التي من خلالها يكتسب الفرد معارفه وتوجهاته وآرائه وأفكاره السياسية وهي عملية تراكمية تتم خلال سنوات عديدة من عمر الفرد ومن خلال مجموعة من المؤسسات الاجتماعية مثل الأسرة والمدرسة ودار العبادة وارتباطاً بما تقدم ظهر علم الاجتماع السياسي كتعبير عن الارتباط بين علمي السياسة والاجتماع، وهو يهتم بدراسة التأثير المتبادل بين الأوضاع السياسة والظروف الاجتماعية للأفراد والجماعات والفئات المجتمعية المختلفة.

ثانياً: العلاقة بين علم السياسة وعلم التاريخ

هناك علاقة قوية بين علم السياسة والتاريخ الذي يهتم بدراسة الأحداث الماضية، ولقد قال أحد علماء السياسة مشيراً إلى علاقة العلمين **((بأن علم السياسة هو ثمرة التاريخ وان التاريخ هو جذور علم السياسة))** وتتضح هذه العلاقة بصفة خاصة في مجال التاريخ السياسي الذي يعالج الأحداث والنشاطات السياسية الماضية للمجتمعات البشرية والقادة السياسيين والعسكريين وبذلك يعتبر التاريخ السياسي مصدراً خصباً للمعلومات التي يستفيد منها كتاب وصانعي السياسة في دراساتهم وقراراتهم ولكن الفرق بين التاريخ السياسي والتحليل السياسي للتاريخ، هو أن علماء التاريخ السياسي يركزون على الشخصيات أو الحوادث الفريدة من نوعها والمشهودة، بينما يهتم علماء السياسة بالخصائص العامة للمعلومات التاريخية، بما يخدم أهداف دراساتهم السياسية.

ان التاريخ السياسي للأمم والشعوب هو سياسة الماضي لأنه يتضمن المعالجة المنظمة للأحداث السياسية سيما وأن معظم التاريخ المدون هو تاريخ سياسي للملوك والحكام وعلاقاتهم مع بعضهم والقليل منه هو تاريخ الشعوب وعاداتها وتقاليدها وثقافتها وأحوالها المعيشية وحياتها العامة وحتى هذا القليل منه يخضع للجانب السياسي ولهذا السبب نقول إنه يمكن للباحث السياسي أن يستفيد في استخلاص العبر والاقتباس منها لكن بحذر متجنباً المبالغات فيه ومتنبهاً لدور الأهواء والرغبات في سرد التاريخ السياسي كما أن هناك كثير من الأحداث والوقائع كانت مصدراً لكثير من النظريات السياسية، مثلا كل الأبحاث السياسية حول الأمن والسلم كتبت أثناء الحروب والثورات والفتن.

ثالثاً: علاقة علم السياسية بالجغرافية:

ركز كثير من المفكرين انتباههم وبشكل كبير على دور المعطيات الجغرافية وتأثيرها في السياسة وعلى رأسهم جان بودان وابن خلدون ومونتسكيو، كما أكدها العالم العربي ابن خلدون موضحاً أهميتها في قوتها وضعفها وخاصة فيما يتعلق بتأثير البيئة الطبيعية على سلوك الأفراد والجماعات ونمط التجمعات البشرية والطرق المتبعة في تحصيل معاشها، فظهر ما يسمى الجيوبوليتك الذي أوجده العالم الألماني راتزل، وذلك للدلالة على الأثر الكبير للمعطيات الجغرافية في الواقع السياسي بشكل عام وحقل السياسة الدولية بشكل خاص وليبين أن سياسات الدول وعلاقاتها الدولية بعضها ببعض تتأثر إلى حد كبير بالجغرافية والموقع الجغرافي، فهي الأنشطة الإنسانية في سياقها المكاني التي تتضمن الأنماط والعلاقات فوق سطح الأرض، ثم تبعه ماكندر العالم الجغرافي البريطاني الذي انطلق من القول إن أوروبا وأفريقيا وأسيا تشكل كتلة واحدة اسمها جزيرة العالم وخلص إلى الاستنتاج بان من يسيطر على وسط هذه الجزيرة أي روسيا، يستطيع قيادة الجزيرة بكاملها، وبالتالي العالم بأسره، واستخدام مصطلح ومفهوم الجيوبوليتك كذريعة للتوسع الألماني في ظل الحكم النازي.

احياناً تكون أهمية العوامل الجغرافية نسبية لأن الكثير منها قد تم تجاوزه بسبب التطور التكنولوجي وخاصة في مجال المواصلات واستخراج الموارد الطبيعية وإنتاج الموارد الزراعية.

إن الإنسان في العصر الحديث استطاع أن يتغلب ويتحرر من عناصر المناخ ولم يعد من الضروري أن يسكن الإنسان إلى جانب الأنهار لأن الإنسان ليس مجرد قطعة من الأرض التي يعيش عليها إذ انه بجانب تكيفه وخضوعه لظروف البيئة الجغرافية فانه الكائن الوحيد الذي استطاع أن يخلق البيئة التي تلائمه.

ويظهر تأثير المتغيرات الجغرافية في السياسة الخارجية بالنسبة إلى الأنظمة نفسها فالموقع الجغرافي لبلدان كثيرة يشكل عنصراً أساسياً وحاسماً في سياستها ونظامها، فتقسيم العالم إلى مناطق نفوذ بين الدول الكبرى فرض على العديد من الدول إتباع سياسات ملائمة أو منسجمة مع سياسة الدول العظمى ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، وإن الخروج من دائرة نفوذ الدول الكبرى كان ولا يزال بمثابة المقامرة الكبرى التي يمكن أن تعرض هذه الدول لكثير من الضغوط وأحياناً للغزو من قبل الدول الكبرى،

ويلعب العامل الجغرافي أحياناً دوراً رئيسياً في تشكيل النظام السياسي مثال ذلك سويسرا التي تتكون من مجموعة من الأودية في وسط جبال الألب اما ادى الى نشوء تجمعات بشرية من قلب هذه الأودية ادت العلاقة فيما بينها إلى قيام اتحاد فيدرالي.

إن البلدان ذات المساحات الشاسعة مثل أمريكا والبرازيل وألمانيا اعتمدت النظام الفيدرالي بسبب عدم قدرة الحكومة المركزية على إدارة شؤون البلاد في كافة المناطق بشكل مباشر.

والخلاصة هي أن للمعطيات الجغرافية أثرا كبيراً في شكل الدولة ونظامها السياسي وفي قوتها وعلاقاتها بغيرها من الدول

رابعاً: العلوم السياسية وعلم الاقتصاد:

إن العلاقة بين السياسة والاقتصاد علاقة شديدة الارتباط والتأثير المتبادل فالموقع الذي تحتله المشاكل الاقتصادية والمالية في نشاط الدولة والأفراد هو خير دليل على العلاقة المتينة بين السياسة والاقتصاد وبالرغم من انفصال علم السياسة عن علم الاقتصاد حيث أصبح كل علم منهما قائم بذاته كعلم أكاديمي يدرس في الجامعات المختلفة ولكن تدخل الدولة بصفتها الجهاز السياسي الذي يقود المجتمع في الشئون الاقتصادية يعيد الصلة الأكثر ترابطاً بين هذين الفرعين من العلوم الاجتماعية.

ومن ناحية أخرى فان للموارد الطبيعية أثراً في رسم سياسة الدول الخارجية وتحديد نفوذها فالدول الغنية بمواردها الطبيعية هي الأكثر تحرراً في علاقاتها الخارجية من الدول التي تفتقر لهذه الموارد وعلى الرغم من أهمية الاقتصاد في السياسة، فان هناك تأثيراً للسياسة على الاقتصاد فكثيراً ما تتدخل الدولة في الشأن الاقتصادي عبر القوانين والتشريعات التي تحقق الهدف الاقتصادي في زيادة ثروتها وقوتها، وفي استغلال الموارد المختلفة لإشباع حاجات السكان من السلع والخدمات.

وفي النظام الاشتراكي تكون وظيفة الدولة واسعة وتتدخل في كل مجالات الاقتصاد والادارة والاستيراد والتصدير وغيرها، أما في الدول ذات النظم الرأسمالية فان تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي يكون جزئياً بسبب قانون السوق والمنافسة الحرة.

ان تدخل الدولة في المجال الاقتصادي يتدرج من حد أدنى يبدأ من وضع القوانين التي تنظم وتفرض الضرائب وسن التشريعات المتعلقة بالملكية العقارية والشركات والتجارة ورسم سياسة إنمائية شاملة إلى حد أقصى يقضي بتوجيه الاقتصاد توجيهاً مباشراً وفقا للإيديولوجية التي يرتكز عليها النظام السياسي سواء أكانت اشتراكية أم رأسمالية.

خامساً: العلوم السياسية وعلم القانون:

القانون هو مجموعة القواعد التي تنظم العلاقات والروابط الاجتماعية والإنسانية، والتي يلتزم الناس بإتباعها، والسياسة تدرس القوانين التي تنظم العلاقات الداخلية والخارجية في المجتمعات والدول والجماعات المختلفة على الصعد كافة، والمدرسة الماركسية والمدرسة الأمريكية كلاهما يفصل بين علم القانون وعلم السياسة، ولكن الواقع أن دراسة القانون هو من صميم دراسة علم السياسة لاسيما القانون الدولي العام الذي ينظم العلاقات الدولية وهذه تعتبر بدورها جزءاً لا يتجزأ من علم السياسة.

إن قاعد اللعبة السياسية في أي بلد يحددها الدستور وذلك عبر تحديده صلاحيات كل مؤسسات الدولة وخاصة فيما يتعلق بقانون الانتخابات، فلحجم الدوائر الانتخابية ونظام الاقتراع والأمور الإجرائية المتعلقة باستخدام الإعلان وسقف الإنفاق المالي والإعلام دور أساسي في تحديد التحالفات، وحجم التمثيل في مختلف المجالس وتحقيق التوازن السياسي، إن القواعد الحقوقية تحدد حقوق وواجبات المواطن تجاه الدولة وبواسطتها تستطيع السلطة السياسية بسط سيطرتها على كافة أرجاء الوطن وتحقيق الامن والاستقرار والسلم الاجتماعية والقضاء على التناقضات الاجتماعية.

ايضا تتضمن القواعد الحقوقية القانون الدولي العام الذي يؤطر علاقات الدولة مع الدول الأخرى أي ينظم تلك العلاقات في أوقات الحرب والسلم وكيفية معالجة المشاكل الدولية والتي هي جزء لا يتجزأ من السياسة. من ناحية أخرى فان السلطة السياسية هي صاحبة الشأن في إصدار القواعد القانونية فالقانون يعبر عن واقع اجتماعي وسياسي ويعكس أنماط العلاقات السائدة بين الأفراد والجماعات في المجتمع كما يعبر عن موازين القوى بين مختلف فئات المجتمع وتركيبته السياسية.

والفصل الحقيقي بين علم السياسية وعلم القانون هو أن القانون لا يوضح إلا جانباً من جوانب السلطة أما الجوانب غير القانونية فلا تدخل في نطاق دراسته ولكنها تدخل في نطاق علم السياسة الذي يعتبر أوسع نطاقاً ومجالا من علم القانون.

سادساً: علاقة علم السياسة بالديمغرافية

يعد الشعب مصدر السياسة وأداة عملها، ومن الطبيعي أن تقوم علاقة وطيدة بين علم السياسة والديمغرافيا، وقد أشار إلى ذلك كل من أرسطو وأفلاطون ومن بعدهما روسو ومونتسكيو إن التكوين البشري لشعب من الشعوب يلعب دوراً بارزاً في تحديد بنية المجتمع السياسي وشكل الدولة، فالدول ذات الشعوب المتنوعة الأعراق والاثنيات والقوميات تنعكس هذه التركيبة على مؤسساتها الدستورية وغالباً ما يكون نظامها السياسي فيدرالياً، وهذه الدول منها ما يوفق بتحقيق التماسك والاستقرار عبر المرونة السياسية ومنها لا يوفق بسبب تصلب المواقف من قبل جماعات والتناحر والاستعلاء من قبل البعض الآخر.

ومن جهة أخرى، تتأثر بنية الأحزاب بالمعطيات الديمغرافية من خلال الصراع بين الأجيال الشابة وكبار السن حول تحديد الاتجاهات السياسية حيث يميل كبار السن للمحافظة على اتجاهات الأحزاب بينما الشباب يميلون للتجديد والتحديث ولابد للقرارات السياسية من أن تأخذ المعطيات الديمغرافية بالاعتبار حين وضع خطة اقتصادية، اجتماعية وصحية وبالأخص الدراسات الإحصائية التي يقدمها علم الديمغرافيا، هذا وتضع الدول في سياستها خططاً لتحقق توازن سكاني بين الريف والمدينة، عبر تنمية البنى التحتية من كهرباء وصحة ومواصلات وفرص عمل.

سابعاً: علاقة علم السياسة بعلم النفس

يؤكد علماء السياسة على فائدة علم النفس في تفسير بعض الظواهر الخاصة بالسلوك السياسي ذلك ان دراسة بعض الموضوعات مثل القيادة السياسية والرأي العام والتوترات العالمية تحتاج الى الرجوع الى العديد من المسائل يظهر فيها استبصار عالم النفس.

ان كثير من الظواهر الاجتماعية والسياسية لن تجد لها تفسيراً صحيحاً الا في نفسية الانسان، والانسان بطبعه الاجتماعي يسعى الى السلطة لتؤمنه على بقائه استجابة لغريزة حب البقاء وهي غريزة الام فيما تضل غريزة الانانية تعمل في مواجهة هذه السلطة بعد قيام المجتمع السياسي بتسمية اجتماعية هي "الحرية" اذن التداخل بين علم السياسة وعلم النفس أصبح عميقاً وشاملاً بحيث ان العوامل النفسية تتدخل في جميع جوانب السياسة.

الفصل الثالث / أسس البحث في علم السياسة

إن علم السياسة يستخدم خطوات ومناهج بغية الوصول إلى تحليل الظواهر السياسية تحليلاً علمياً دقيقاً وذلك لعدة اعتبارات وكما يلي:

١. الظاهرة السياسية ظاهرة إنسانية، اجتماعية تتعلق بسلوك الإنسان المضطرب والمتقلب دوما.
٢. الباحث في العلوم السياسية تحديداً يحاول إخضاع نتائج البحث والدراسة لميوله وخلفياته الفكرية.
٣. ندرة أو عدم دقة المعلومات في ميدان العلوم السياسية يصعب مأمورية الباحث في الوصول إلى نتائج دقيقة.

ويعرف المنهج بانه مجموعة منظمة من الخطوات المتبعة في تحقيق غرض ما (عام). وأقرب المناهج التي اتبعها الباحثون في العلوم السياسية هي الاتي:

اولاً. منهج دراسة الحالة: يستخدم لدراسة حالة معينة أو ظاهرة بعينها، كالفرد أو المؤسسة أو الدولة أو الأحزاب الخ، وهذا المنهج يسمح لنا بجمع المزيد من البيانات عن حالة واحدة ويستدعي اتباع الخطوات التالية:

أ. جمع المزيد من البيانات عن الحالة محل البحث والدراسة.
ب. الربط بين الحالة ومحيطها الزماني والمكاني.
ت. التركيز على حالة واحدة مع التعمق في دراستها.
ث. التركيز على العوامل الأكثر تأثيرا في الظاهرة.

ثانياً. المنهج المقارن:

يستخدم لبحث الأسباب والنتائج، والعناصر المكونة لظاهرتين متشابهتين في الموضوع والصفة، فالمنهج المقارن اذن هو ذلك النشاط الفكري الذي يستهدف إبراز أوجه التشابه والاختلاف بين الظواهر المتقاربة، وضمن فروع علم السياسة نجد الدراسات السياسية المقارنة.

ثالثاً. منهج المسح الاجتماعي:

يستخدم في جميع حقول المعرفة العلمية الاجتماعية والتجريبية، لمعرفة أراء الناس بشان مواقف سياسية إزاء قضايا، كالانقلاب و الانتخاب، الحرب والصراع .. الخ ويقود لتحليل مواقف بالحصول على معطيات معينة مثل:

١. كمعرفة العمر للأفراد، الدخل، السكن والحالة الاجتماعية.الخ.

٢. معرفة إدراك الناس بشأن القضايا العامة.

٣. معرفة ما يترتب من اتجاهات وسلوكيات لأعضاء العينة.

رابعاً. المنهج التاريخي:

هو مجموع الخطوات التي تساعد في استقراء الأحداث، وكل ماضي له علاقة بالظاهرة محل البحث والدراسة.

الفصل الرابع

الدولة

ثانياً :تعريف الدولة

– عرف **اوبنهايم** الدولة بما يأتي (توجد الدولة تمييزاً لها عن المستعمرات والممتلكات، عندما يستقر أناس في مملكة، تخضع لحكومة خاصة بها، وصاحبة سيادة عليها).

– **دوجي** يرى أن الدولة هي (جماعة من الناس يرغبون في العيش معاً بينهم طبقة حاكمة، وأخرى محكومة).

– **وايزمان** يعرفها أن (الدولة هي الترجمة القانونية لفكرة الوطن، ففيها تتلخص جميع الواجبات والحقوق التي تتصل بالوطن).

– **هولند** يرى أن الدولة هي (مجموعة من الأفراد يقطنون إقليماً ويخضعون لسلطة الأغلبية أو سلطة طائفة منهم).

– الدكتور **بطرس غالي** يعرف الدولة بأنها (مجموعة من الأفراد تعيش حياة دائمة ومستقرة على إقليم معين وتسيطر عليهم منظمة استقر الناس على تسميتها بالحكومة).

وعلى العموم مهما تعددت التعريفات فإنها تجمع على وجود سمات مشتركة تميز مجتمع الدولة عن غيره من المجتمعات الإنسانية (الأسرة، القبيلة، جماعة الأصدقاء، المجتمعات البدائية وغيرها) ويمكن إيجاز أهم هذه السمات على النحو:

١. الدولة مجتمع من البشر يضم حكاماً، من ناحية ومحكومين من ناحية أخرى.

٢. الدولة كيان يسمو فوق كل الجماعات الداخلة فيه وإرادتها تعلو فوق ارادة كل هذه الجماعات وأوامرها واجبة الطاعة على الجميع ولها الحق في فرض أوامرها على الآخرين عن طريق القوة إذا لزم الأمر.

٣. ترتبط الدولة بإقليم محدد أو برقعة من الأرض تمارس سلطتها عليه ولا تستطيع إلا في أحوال استثنائية وبموافقة الدول الأخرى أن تمارس سلطتها خارج هذا الإقليم.

يمكن القول إن الدولة نمط فريد من المجتمعات الإنسانية يقوم على أساس الخضوع لسلطة عامة واحدة على الجميع. ولذلك فقد أصبح ظهور الدولة علامة مهمة على طريق تطور الإنسانية وانتقالها من البدائية إلى المدينة.

فالدولة جعلت من الممكن لأعداد كبيرة من البشر أن يعيشوا معاً في ظل كيان سياسي واحد أو أن يتعاونوا في إطار هذا الكيان لتحقيق غايات مشتركة تمثل في حدودها الدنيا خياراً مشتركاً لهم فهي على الأقل وفرت لأعداد مهمة من بينهم الأمن والاستقرار مما مكنهم من توفير بعض حاجاتهم الأساسية من غذاء وملبس ومسكن بدلا من أن يتصارعوا مع بعضهم البعض على هذه الحاجات.

وعلى قدر نجاح الدولة والقيام بوظيفة الأمن على نحو عادل ومنصف وبغير تمييز بقدر الإمكان استطاعت الدولة تحقيق انجازات ضخمة على الصعيد المادي والصعيد المعنوي.

المبحث الأول/ عناصر الدولة

يشترط لقيام الدولة توافر أربعة اركان وكالاتي:

الركن الأول: وجود جماعة بشرية تتوافر لدى أفرادها الرغبة في العيش معاً. **(الشعب)**

الركن الثاني: يتمثل في وجود إقليم محدد جغرافياً تقطنه هذه الجماعة أو تقيم عليه بصفة دائمة. **(الاقليم)**

الركن الثالث: وجود حكومة قادرة على فرض سيطرتها على هذه الجماعة داخل حدود الإقليم الذي نعيش فيه. **(الحكومة)**

الركن الرابع: يتمثل في حق الدولة في تصريف أمورها الداخلية والخارجية دون تدخل من أي سلطة أخرى أعلى منها **(السيادة)**

١. الشعب:

ينصرف مصطلح الشعب إلى مجموعة المواطنين (غير الأجانب) الذين يعيشون عادة على إقليم دولة ويحملون جنسيتها ويحق لهم وفق دستور دولتهم التمتع بالعمل السياسي.

ويلزم لقيام أية دولة وجود مجموعة من الافراد يختلف عددها من دولة إلى أخرى ولكي تعيش هذه المجموعة معاً ينبغي أن يقوم بين أفرادها مهما كان عددهم نوع من الترابط والانسجام وتتوافر لدي هؤلاء الأفراد الرغبة في الحياة المشتركة ولا يشترط عدد معين من الافراد لتكوين هذه المجموعة لكن العدد الذي يتحقق به هذا الركن هو العدد الذي يكون قادراً على النهوض بمستلزمات الدولة المختلفة، السياسية، والعسكرية، والاقتصادية، والاجتماعية.

ويلاحظ أن زيادة عدد السكان أو نقصانه عن الحد المقبول سلاح ذو حدين فهو عنصر قوة للدول في جانب وعنصر ضعف في الجانب الآخر فزيادة عدد السكان عنصر قوة للدولة في الجانب العسكري لكنه قد يكون عنصر ضعف في الجانب الاقتصادي إذا كانت الدولة محدودة الإمكانيات الاقتصادية كما في الهند وروسيا الاتحادية مثلا.

ويسري ذات الحكم على قلة عدد السكان إذ قد يمثل ذلك عنصر قوة لها في الجانب الاقتصادي كما في بعض دول الخليج العربي وعنصر ضعف في الجانب العسكري، وإذا كانت هناك عوامل متعددة مثل اللغة أو الأصل أو الدين، والثقافة، والتاريخ، والعادات والتقاليد، والأماني والآمال المشتركة إلا أنه لا يشترط بالضرورة توافر كل هذه العوامل لوجود الدولة القائمة على أساس ترابط مواطنيها.

فالتجانس التام الديني أو المذهبي أو اللغوي أو العرقي لشعب دولة ما يصعب تصور إمكانية وجوده في أي دولة.

ولابد من التمييز بين شعب الدولة وسكانها، فشعب الدولة هم الافراد الذين يتمتعون بجنسية الدولة بغض النظر عن محل إقامتهم سواء أكانوا مقيمين في إقليم الدولة أو خارجه، في حين ينصرف معنى سكان الدولة إلى الافراد المقيمين على إقليم الدولة وحاملي جنسيتها ومن رعايا الدول الأخرى.

٢. الإقليم:

يمثل الإقليم النطاق الجغرافي الذي يستقر عليه الشعب وتمارس عليه الدولة سلطاتها وسيادتها فلا دولة دون إقليم، ويترتب على تحديد إقليم الدولة نتائج بالغة الأهمية إذ تتحدد سيادة الدولة في حدود إقليمها وتنتهي سيادتها مع نهاية إقليمها، ويترتب على هذه النتيجة أن قانون الدولة واختصاصها القضائي يتحدد بإقليمها فقط وفي حدود اقليمها تتحدد ثرواتها ومواردها الاقتصادية، ولا يشترط لتحقيق ركن الإقليم توافر مساحة معينة، حيث توجد دول ذات أقاليم صغيرة المساحة مثل قطر وغيرها، وأخرى ذات أقاليم كبيرة المساحة كالولايات المتحدة الامريكية، فهذا الركن يتحقق سواء اتسعت مساحة الإقليم أم ضاقت ولكن يبدو أثر ذلك جلياً في الثقل السياسي الذي تمثله الدولة في نطاق المجتمع الدولي والعلاقات السياسية، ويدخل في تكوين إقليم الدولة النطاق الأرضي وما يحيط به من مياه وما يعلوه من فضاء جوي.

٣. الحكومة:

لابد لقيام الدولة من وجود حكومة، وهي جماعة من الناس تقوم بممارسة مهام الحكم أي إصدار الأوامر الملزمة للآخرين في صورة قوانين ولوائح.

وتقوم الحكومة بالوظائف التشريعية والتنفيذية والقضائية وتنظيم العلاقات بين أفراد الشعب وجماعاته، وتتولى إدارة واستغلال موارد الإقليم وحمايته وحماية الشعب من أي اعتداء خارجي فضلا على ممارسة الاختصاصات الأخرى للسيادة الداخلية والخارجية للدولة وذلك بصرف النظر عن طبيعة نظام الحكم (ملكي أو جمهوري)

٤. السيادة:

حين نقول إن الدولة صاحبة سيادة فإننا نقصد بذلك أمرين في غاية الأهمية **الأول:** هو أن للدولة سلطة مطلقة في مواجهة رعاياها في الداخل، **والثاني** أنها لا تخضع لسلطة أعلى منها في مجتمع الدول.

والسيادة في الفقه الدستوري هي أحد العناصر الأساسية في شخصية الدولة وهي القوة الكبرى والسلطة العليا في نطاق إقليم معين وهي حق الدولة بأن تحكم نفسها بنفسها وأن تملك حرية التشريع في الداخل وحرية تحديد علاقاتها مع الدول الأخرى في الخارج.

وتعتبر السيادة أول مظهر يميز الدولة وهي تفترض ممارسة السلطة بمعزل عن الخارج ومبدأ السيادة منصوص عليه في البند الثاني من ميثاق الأمم المتحدة.

المبحث الثاني/ أصل الدولة

الدولة بمعناها الواسع هي ((تجمع بشري يرتبط بأقليم محدود يسوده نظام اجتماعي وسياسي وقانوني موجه لمصلحته المشتركة تسهر على المحافظة على هذا التجمع سلطة مزودة بقدرات تمكنها من فرض النظام ومعاقبة من يهدده بالقوة)) وقد ظهرت مجموعة من النظريات التي فسرت نشأة الدولة وكالاتي:

١. **النظرية الدينية (نظرية الحق الإلهي المباشر) :**

يعتقد أصحاب هذه النظرية أن نشأة الدولة تعود إلى الله تعالى، وأن الإنسان ليس عاملاً أساسياً في نشأتها وأن الإله هو الذي اختار لها حكاماً ليديروا شؤونها حيث يستمدون سلطانهم من الله مباشرة، وهو مصدر كل سلطة على الأرض وأن الشعب لا يملك منحهم سلطة الحكم فإن هؤلاء الحكام يكونوا غير مسئولين عن تصرفاتهم الا أمام الله وحده الذي اصطفاهم وعهد إليهم بالسلطة، وليس لهؤلاء الرعايا إلا الالتزام بطاعتهم، وهو التزام ديني يقوم على أن عصيان الحاكم هو عصيان لإرادة الرب، وهي معصية دينية لا تستوجب العقاب في الدنيا فحسب، بل إنها تستلزم العقاب الديني كذلك.

٢. **نظرية الحق الإلهي غير المباشر:**

مفادها أن الله لا يتدخل بإرادته المباشرة في اختيار الحكام وتحديد سلطاتهم وطريق ممارستها، وانما يقوم بالتوجيه فقط بحيث يختار افراد الشعب بأنفسهم نظام الحكم الذي يقبلونه والحاكم الذي يرتضونه ويقبلون الخضوع لإرادته وذلك بمباركة الكنيسة التي تمثل المسيحية والشعب المسيحي.

٣. **نظرية القوة:**

ترى هذه النظرية أن الدولة نشأة طبقاً إلى فكرة القوة والغلبة أي من خلال سيطرة الأقوياء على الضعفاء إذ إن كثير من المجموعات الحاكمة اعتمدت على القوة في الوصول إلى الحكم مستغلة خوف وقلق الافراد من الحروب وحبهم للأمن والاستقرار وهي وسيلة في بناء الدولة وقوتها.

وإذا كان الاختلاف بين الهيئة الحاكمة والطبقة المحكومة مصدرة القوة والغلبة فإن شكل تلك القوة كان يتمثل لدى الكتاب القدامى في القوة المادية وحدها كالانتصار في الحروب ولكن في نظر الكتاب الأحدث تأخذ القوة معنى اوسعاً بحيث تشمل إلى جانب القوة المادية أشكال ومظاهر أخرى، كالقوة الفكرية أو الاقتصادية أو السياسية ومثال ذلك نشأة الولايات المتحدة الأمريكية.

٤. **النظرية الطبيعية:**

إن أساس هذه النظرية مبني على طبيعة الإنسان الاجتماعية وحيث إن الإنسان لا يستطيع العيش منعزلاً عن غيره من الافراد فلابد أن يتعاونوا من خلال تفاعلاتهم الاجتماعية المختلفة ومن هنا رغبت الجماعات في ان يكون لها قيادة أو سلطة ومن ثم دولة ذات سيادة وسلطة.

٥. **النظريات العقدية:**

رجح الكثير من الفقهاء نشأة الدولة والسلطة فيها إلى عنصر الشعب نزولاً على مقتضيات المبدأ الديمقراطي الذي بزغ مع بدايات عصر النهضة في أوروبا وتدور هذه النظريات الديمقراطية المفسرة لنشأة الدولة حول فكرة التعاقد أو "العقد الاجتماعي" أو "الاتفاق الاجتماعي" وترى هذه النظريات أن افراد الشعب أجمعوا على قيام الدولة من خلال عقد اتفاقات بين (مجموعة الافراد الحكام) (مع افراد الشعب) المحكومين حيث يتقبل الشعب حكم الدولة مقابل تلبيتها حاجات الناس الأمنية وتنسيق علاقاتهم مع بعض.

ولقد نادى بهذه النظريات بعض المفكرين السياسيين مثل توماس هوبز وجون لوك وجان جاك روسو ولكن اختلفت فيما بينها من ثلاث نواحي من حيث وصف حالة الإنسان الفطرية السابقة على العقد، ومن حيث تحديد أطراف العقد، وأخيراً من حيث تحديد مضمون هذا العقد ونتائجه.

المبحث الثالث/ وظائف الدولة

تتجسد وظائف الدولة الاساسية التي ترتبط بسيادتها، فيما يأتي:

أولاً/ الوظيفة الأمنية: ومنها الاتي:

١. الدفاع الخارجي، وتتعلق بضمان سلامة الدولة ودرء العدوان الأجنبي عنها وهذه الوظيفة تتطلب اعداد قوات مسلحة) جيش (بمختلف صنوفها تكون مؤهلة وقادرة على إنجاز المهام الملقاة على عاتقها.

٢. الأمن الداخلي، وتتعلق بضمان الاستقرار والأمان والسلم الأهلي وكفالة أرواح وأموال المواطنين، وهذه الوظيفة تتطلب إعداد قوات أمنية منظمة (الشرطة) تكون مؤهلة لمكافحة الجرائم وتعاقب مرتكبيها.

ثانياً/ المحافظة على النظام القانوني:

يقصد بالنظام القانوني، المجموعة الهرمية للقانون: الدستور والقوانين والأنظمة، التي تحدد الإطار الذي تنتظم في داخله كل حياة الشعب.

ثالثا/ إدارة العلاقات الدولية:

إن للدولة وحدها القدرة على الالتزام على الصعيد الدولي، وتنص اغلب الدساتير على القواعد العامة التي يجب أن تطبق في إدارة الشؤون الدولية كالتفاوض وابرام المعاهدات والمصادقة وغيرها، وكذلك على تحديد العلاقة بين القانون الداخلي والقانون الدولي.

رابعاً/ النقد والمال العام:

يعود للدولة وحدها حق صك النقود، ووضع السياسة النقدية. إضافة لما تقدم فان هنالك وظائف ثانوية تؤديها الدولة، وهي غير مرتبطة بالسيادة، ويمكن للكثير من المؤسسات ان تمارسها في سبيل المصلحة العامة، مثل التعليم العام، والنقل العام، وغيرها.

الفصل الخامس/ اشكال الدول

أشكال الدول من حيث السيادة: تقسم الى:

أولاً :الدولة كاملة السيادة

تعتبر الدولة كاملة السيادة هي تلك الدولة التي اعترفت لها الدول بكامل هيمنتها على أراضيها دون تدخل مباشر أو غير مباشر من دولة أو دول أخرى، كما أنها تتمتع بكامل سيادتها داخلياً وخارجياً، دون أن تخضع لأية ارادة من جانب دولة أخرى والمعيار المميز للدولة كاملة السيادة هو حريتها الكاملة في بناء نظامها السياسي أو تغيره أو تعديله أو اختيار أي شكل من أشكال الحكومات، والدولة كاملة السيادة هي الدولة التي لا تخضع في ممارسة سلطاتها لسلطة أخرى إلا في حدود ما تفرضه عليها القوانين والالتزامات الدولية كخضوعها للشرعية الدولية والتزامها بعدم الاعتداء على الغير وعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى وتقييدها بالالتزامات المفروضة عليها بموجب المعاهدات الدولية.

ثانياً :الدولة ناقصة السيادة

الدولة ناقصة السيادة هي دولة تتمتع بالشخصية الدولية ولكنها لا تتمتع بالحرية الكاملة في ممارسة كامل صلاحيات واختصاصات السيادة الخارجية او الداخلية، لارتباطها بدولة أخرى أو لخضوعها لمنظمة دولية كعصبة الأمم المتحدة، تضم أشكال هذه الدولة وفق التقسيم القانوني لها الاتي:

١. **الدولة المحمية:**

هي الدولة التي تضع نفسها، أو توضع تحت سلطة دولة اخرى أقوى منها، إذ ان الحماية نوعان، الحماية الاختيارية، والحماية القهرية أو الاستعمارية وفى كلا الحالتين تفقد الدولة المحمية سيادتها فى المجالين الخارجي والداخلي حيث تتولى الدولة الحامية التمثيل الدبلوماسي للدولة المحمية بما تقوم بإبرام المعاهدات والاتفاقات الدولية باسمها بجانب تمثيلها في المؤتمرات والمنظمات الدولية وتكون هي المسئولة أمام الدول الأجنبية عن تصرفات الدولة المحمية.

٢. **الدولة التابعة:**

وتعنى كل دولة تخضع لدولة أخرى مع احتفاظها بجزء من سيادتها الداخلية فهي لا تشترك في الشئون الدولية إلا عن طريق الدولة المتبوعة فهي التي تتولى تمثيلها وتقوم نيابة عنها بتصريف شئونها الخارجية.

٣. **الدولة المشمولة بإشراف منظمات دولية:**

ويطلق عليها الدولة المشمولة بنظام الوصاية حيث واجه ميثاق الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية مشكلة المستعمرات والأقاليم التي كانت تحت الانتداب او التي ستنفصل عن دول المحور نتيجة الحرب وقرر في شأنها، حيث فرض الميثاق على الدول المستعمرة أن تعمل على تقدم شعوب المستعمرات في النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية وتنمية الحكم الذاتي وفقاً لظروف كل إقليم وذلك تحت إشراف المنظمة الدولية ورقابتها.

أشكال الدول من حيث التكوين:

أشكال الدول من حيث التكوين، وذلك حسب معيار التقسيم الجغرافي للسلطة من خلال أولاً :الدول البسيطة أو الموحدة، وثانياً الدول المركبة.

أولاً :الدول البسيطة أو الموحدة

تعد الدولة البسيطة أو الموحدة النمط الغالب والشائع للدولة في العالم المعاصر سواء في الدول النامية كغالبية الدول العربية أو في الدول الصناعية الغربية فالدولة البسيطة هي الدولة التي توجد بها سلطة واحدة قادرة على فرض سلطتها على رقعة الدولة كلها من خلال مؤسسات وأجهزة موحدة ويتصف هذا النمط من الدول بما يلي:

١. يوجد مركز واحد للسلطة والحكم في الدولة، أي إن هناك حكومة مركزية واحدة في الدولة، مقرها العاصمة، وتتركز في يدها السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.
٢. تقسم الدولة الموحدة، بغرض تسهيل الإدارة، إلى وحدات إدارية، تختلف مسمياتها من دولة إلى أخرى (محافظات، ومديريات، وأقاليم وغيرها). وفي كل الأحوال، تظل هذه الوحدات المحلية مجرد تقسيمات إدارية، لا تتمتع بالشخصية الدولية .ويعني ذلك إن مركزية الحكم كسمة مميزة لهذه الدولة لا تتعارض مع لامركزية الإدارة.
٣. يوجد دستور واحد، وتشريعات وقوانين واحدة تسري على كل إقليم الدولة ومواطنيها. ولا يمنع ذلك من وجود قوانين خاضعة تتعلق ببعض المناطق أو ببعض الجماعات السكانية.

ثانياً: الدول المركبة:

الدولة المركبة، بعكس الدولة البسيطة أو الموحدة، هي الدولة التي تتعدد فيها الدساتير وبالتالي تتعدد فيها الحكومات والتشريعات والقوانين واللوائح المطبقة في أقاليمها المختلفة وتقوم الدولة المركبة نتيجة اتحاد

دولتين أو أكثر، وخضوع تلك الدول لسلطة مشتركة في ظل أي شكل من إشكال الاتحاد. وتتنوع على النحو التالي:

١. **الاتحاد الشخصي:**

ويتكون من اجتماع دولتين تحت عرش واحد مع احتفاظ كل منهما باستقلالها الداخل والخارجي، ويعتبر الاتحاد الشخصي أضعف انواع الاتحادات التي يمكن ان تقوم بين الدول فهو لا يعني أكثر من مجرد اجتماع الدول الأعضاء تحت رئيس واحد، دون أن يترتب على ذلك أي مساس بالشخصية القانونية للدول الأعضاء، او بسيادتها على المستويين الدولي والداخلي، كما لا ينشأ بمقتضى هذا الاتحاد دولة جديدة يطلق عليها دولة الاتحاد.

٢. **الاتحاد الفعلي والحقيقي:**

ويتكون هذا الاتحاد من انضمام دولتين في شكل اتحاد دائم تحت رئيس واحد أو ملك واحد، وتكون الهيئة الحاكمة في الاتحاد واحدة في كل الشئون الخارجية، أما المجال الداخلي فإن الدول الأعضاء تبقى على ما كانت عليه قبل تكوين الاتحاد ذات سيادة داخلية كاملة لها دستورها وتشريعاتها وإدارتها المستقلة، وهذا الاتحاد يكون أكثر عمقاً من الاتحاد الشخصي فهو ليس اتحاداً عارضاً وينشئ رابطة عميقة وقوية بين الدول الأعضاء.

٣. **الاتحاد التعاهدي او الكونفدرالي:**

وينشا هذا الاتحاد بمقتضى معاهدة دولية تبرمها عدة دول لا تتخلى عن سيادتها او شخصيتها الدولية، تسعى إلى تحقيق أهداف يتفق عليها، وتنشئ المعاهدة هيئات مشتركة لا تعتبر فوق الدول الأعضاء وإنما تنحصر مهمتها في رسم سياسة مشتركة للدول الأعضاء والتنسيق فيما بينها، ويتوقف تنفيذ هذه السياسات على مشيئة كل دولة حسب دستورها، ويعتبر هنا الاتحاد عادة مرحلة انتقالية للتقارب بين مجموع الدول فإما أن ينحل مثل اتحاد الدول العربية بين مصر واليمن عام ١٩٦١، أو يتطور إلى دولة فيدرالية مثل التعاهد الأمريكي الشمالي ما بين عام ١٧٨٧- ١٧٨١ والذى تحول إلى الولايات المتحدة الامريكية.

٤. **الاتحاد المركزي أو الفيدرالي:**

ويتكون هذا الاتحاد من مجموعة من الدول انضم بعضها إلى بعض بمقتضى دستور في شكل اتحاد دائم تسوده هيئة مركزية تمارس سلطتها بطريق مباشر على حكومات هذه الدول وعلى رعاياها. ويترتب على قيام هذه الرابطة ان تتحول الدول التي كونت الاتحاد من وحدات سياسية كل منها له شخصية دولية مستقلة وسيادة كاملة إلى ان تذوب في كيان وشخصية دولية واحدة تخضع لدستور ينظم علاقات

الوحدات المحلية، وليس للقانون الدولي العام الذى ينظم علاقات الدول وينشئ بمقتضى دستور الاتحاد هيئة مركزية تمارس سلطاتها مباشرة على الحكومات المحلية وعلى رعايا الدول الجديدة، وتأخذ الدول التي انصهرت وكونت شخصية دولية جديدة واحدة، صفة الولايات او المقاطعات او الأقاليم المحلية ويكون لها جميعاً جنسية واحدة ومن أمثلة الدول الفيدرالية الولايات المتحدة الأمريكية، وعادة ما يتكون البرلمان في مثل هذه الدولة من مجلسين، مجلس نواب يمثل كل مواطني الدولة حسب توزيعهم الجغرافي، ومجلس فيدرالي "شيوخ" يمثل الولايات الداخلة في الاتحاد.

الدولة في الفكر الليبرالي أو طبقاً للنظرية الليبرالية

الليبرالية هي تمجيد الحرية الفردية بأبلغ معانيها، حيث يتقدم الفرد فيها على الدولة وبقية الفئات الاجتماعية والدولة كنظام سياسي لا يمكن أن تعتبر ليبرالية إلا إذا قامت على هذه الحرية ووجهت كل طاقاتها وإمكانياتها لحمايتها وتكريسها، بيد أن الفردية لا تعني في الليبرالية أنانية مطلقة مجردة من المواصفات الإنسانية، وإنما تعني بالدرجة الأولى ذلك الاحترام الكبير لوجود الكائن الفرد بحد ذاته كمخلوق بشري بغض النظر عن انتماءاته العرقية، أو الاجتماعية، أو معتقداته الفكرية، دينية كانت أم سياسية، فميزة الليبرالية هي ذلك التسامح الذي تتصف به والذي يقضي دائماً بالاعتراف بوجود الآخر، والقبول به والحوار معه لاكتشاف الحقيقة المثلى التي يمكن أن تكون قاسماً مشتركاً بين الجميع، والقول بالحوار يستوجب القبول بمنطق سيادة العقل، فالعقل وحده هو الذي يستطيع التحكم بمختلف النشاطات الانسانية وتوجيهها بصورة سليمة.

الليبرالية ترفض فكرة السلطة المطلقة وتقبل على مضض بوجود هذه السلطة التي تعتبرها اصطناعية وغير ضرورية وتقول بوجوب التكيف معها، طالما أنها ناجمة عن ذلك الاتفاق بين الحكام والمحكومين كما بينت ذلك مطولاً نظريات العقد الاجتماعي، وما من أحد يستطيع الادعاء، في الليبرالية بأنه حكم باسم القانون الطبيعي أو غيره فالسلطة هي نتيجة توافق مجموع إرادات الأفراد ولا معنى لهذه السلطة في الليبرالية إن لم تكن هادفة لتحقيق مصلحة هؤلاء الأفراد الذين يتكون منهم المجتمع. وكي لا تنحرف السلطة عن مسارها الطبيعي والصحيح، فقد طرحت الليبرالية مجموعة من الضوابط التي تقيد هذه السلطة وتمنعها من الاستغراق في الاطلاقية.

اولاً. **إن الفصل بين السلطات** هو الكفيل لوحده بمنع قيام السلطة المطلقة انطلاقاً من المبدأ الذي يقول **(بأن السلطة توقف السلطة)**،

ثانياً. اللامركزية الادارية هي كابح آخر لجماح تمركز السلطة.

ثالثاً. البرلمانية هي ترجمة عملية لذلك الحوار الدائم الذي يجب أن يقوم بين الحكام والمحكومين عبر المؤسسات التشريعية.

وفي الميدان **الاقتصادي** يجب الحد من تدخل الدولة بقدر الامكان، والسماح للمبادرة الفردية والمنافسة، والتبادل الحر يلعب دورهم الطبيعي في تنمية المجتمع وازدهاره.

وفي **الميدان الاجتماعي** لا بد من الغاء الفكر الرسمي واستبداله بمناقشة عقلانية بين الافكار المختلفة، والعقائد الوحيدة المقبولة في النظرية الليبرالية هي تلك التي تسعى الى تطوير الحرية الفردية وتحجيم دور السلطة، فوظيفة الدولة كما **يقول هوبرت سبنسر** يجب أن تقتصر على المسائل الاساسية المتعلقة بتأمين النظام العام والدفاع عن البلاد بوجه الاخطار الخارجية، وضمان العدالة للجميع وعلى الدولة اعتماد مبدأ حرية الاعتقاد والتفكير بالنسبة لكل المواطنين وإفساح المجال أمامهم في التعبير عن آرائهم بحرية كاملة ودون أي قيود وكذلك عليها التخلي عن أي فكرة تدخليه في الميدان الاقتصادي ولا سيما في القطاع الخاص وأن تحترم حرية التبادل والعلاقات الاقتصادية بين الافراد والامم.

وإذا ما كانت الليبرالية قد استطاعت إثبات وجودها وصحة مسارها في العديد من انظمة الحكم في العالم، فإن هذا لا يعني إطلاقاً بأنها خالية من بعض الشوائب الكبرى كظهورها بمظهر نموذج النظام السياسي – الاقتصادي الصالح للتطبيق فقط في الانظمة الغربية إجمالاً، أي التي أحرزته درجة معينة من التطور الصناعي، وتعدد الاتجاهات والمفاهيم الساعية لإصلاحها من الداخل لتخفيف الآثار السلبية التي تتركها على نمو شخصية الانسان وتطورها. ولذا فان الليبرالية، كالاشتراكية لا تستطيع الادعاء بوحدانية فلسفتها وتجد نفسها مرغمة على الاعتراف بوجود تفسيرات متعددة لها تصل في كثير من الاحيان الى درجة كبرى من التباعد.

الدولة في الفكر الاشتراكي:

الاشتراكية:

نظام اقتصادي اجتماعي يقوم على الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج الأساسية، من أجل تلبية حاجات المجتمع على الوجه الأمثل والقاعدة الاقتصادية الأساسية في هذا النظام هي إلغاء التقسيم الطبقي في المجتمع وإلغاء استغلال الإنسان للإنسان، بهدف تحقيق العدل والمساواة بين أفراد المجتمع. وقد تعددت المذاهب والنظريات التي تناولت الفكر الاشتراكي إلا أن النظرية الماركسية اللينينية وحدها هي التي نقلت هذا الفكر إلى الواقع وكانت الأساس الذي قامت عليه أنظمة اشتراكية سادت بلداناً عدة في القرن العشرين

ويفرض هذا النظام واجب العمل على الجميع لأن «من لا يعمل لا يأكل». وبذلك يتحول المجتمع من مجتمع متناحر إلى مجتمع يوحد مصالح المنتجين والعاملين.

السمات العامة المميزة للنظام الاشتراكي/ الاشتراكية نظام متكامل اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً يهدف إلى تحقيق العدالة في المجتمع، وتوفير فرص العمل لأفراده من دون استغلال، ويقوم على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج وكالاتي:

اولاً. المجال الاقتصادي:

لا يتحقق أسلوب الإنتاج الاشتراكي إلا عندما تصبح وسائل الإنتاج ملكاً للمجتمع بأسره أي ملكاً للدولة والتعاونيات، ويكون هدف الإنتاج تلبية الحد الأقصى من حاجات أعضاء المجتمع المادية والروحية ويكون العمل مفروضاً على الجميع ومتوافراً للقادرين عليه ويتم الإنتاج في هذا النظام وفق خطط تضعها الدولة وتشرف على تنفيذها، ويتم توزيع الناتج وفقاً لقانون التوزيع الاشتراكي لكل بحسب حجم عمله ونوعيته.

ثانياً. المجال الاجتماعي:

ينعدم في النظام الاشتراكي الصراع الطبقي في المجتمع وتزول بزوال هذا الصراع الخلافات بين الأمم والشعوب، ويغدو القانون الضابط لحياة المجتمع عناية الجميع بخير كل فرد وعناية كل فرد بخير الجميع، بيد أنه لا يمكن في مرحلة بناء الاشتراكية تحقيق المساواة الاجتماعية لأن العمل يظل مقسوماً إلى عمل ذهني وعمل جسدي، إلى عمل صناعي وعمل زراعي، وهذه الأحوال تتسبب في بقاء عدم التجانس في المجتمع على الصعيد الاجتماعي وبقاء بعض طبقات المجتمع كالعمال والفلاحين، وفئات أخرى لا تؤلف طبقة خاصة كالمثقفين. ويؤدي ذلك إلى استمرار ظهور بعض التناقضات التي لا تحمل طابع التناحر، ويمكن حلها في إطار النظام الاشتراكي في عملية التطور المستمرة.

ثالثاً. المجال السياسي:

يفرض النظام الاشتراكي أن تكون السلطة السياسية في يد المنتجين وعلى رأسهم الطبقة العاملة، مع وجود حزب طليعي يقود الدولة والمجتمع، ويتم حل القضايا الاجتماعية الأساسية بمشاركة جماهيرية وديمقراطية واسعة توفرها المنظمات الشعبية، ويمكن استناداً إلى ما سبق تحديد السمات التي يوصف بها المجتمع الاشتراكي على النحو التالي:

١. وجود قوى منتجة فاعلة، وعلم متطور ، وثقافة طليعية، مع استمرار ارتفاع مستوى المعيشة في المجتمع، وتوافر الأحوال الملائمة لتطوير حياة الفرد من جميع النواحي.

٢. وجود علاقات إنتاج اشتراكية، تحقق التقارب بين جميع الطبقات والشرائح الاجتماعية المنتجة، وتحقق المساواة الفعلية بين جميع الأمم والشعوب وتدفعها إلى التعاون فيما بينها.

٣. وجود تنظيم رفيع المستوى وإخلاص ووعي تام لدى الشغيلة للقضايا الوطنية والأممية.

٤. سيادة القانون في المجتمع وبين الدول.

٥. توافر الديمقراطية الشعبية باشتراك الفئات المنتجة في إدارة دفة الدولة، والجمع بين حقوق المواطنين وحرياتهم الفعلية وبين واجباتهم ومسؤولياتهم أمام المجتمع.

وإن عدم توافر هذه السمات كلها أو بعضها يعرقل تطور المجتمع الاشتراكي بطبيعة الحال وقد يهدد بزواله أحياناً

الفصل السادس

الأحزاب السياسية والرأي العام

المبحث الأول: الأحزاب السياسية:

تعريفها، وظائفها، وسائلها، أنواعها وطرق تمويلها

اولاً. تعريف ومفهوم الحزب السياسي:

هو وحدة معقدة، وهو منظمة اجتماعية لها جهاز إداري كامل وهيئة موظفين دائمين كما أن لها أنصار عديدين بين افراد الشعب ينتمون إلى بيئات وفئات ولهم عادات مختلفة، ولعل هذا التباين بين افراد الشعب هو الذي يدفع بهم للانتماء إلى الاحزاب، والقيادة لازمة لكل حزب سياسي، لأن الحزب يهدف دائماً إلى الاستيلاء على السلطة السياسية، ولا شك أن السعي الدائم من قبل الحزب للاستيلاء على السلطة هو الذي يحقق الرابطة القوية بين أنصار الحزب العاملين، فالحزب لا يتمكن من تحقيق أهدافه إلا عن طريق الاستيلاء على الحكم، أو الاشتراك فيه مع غيره من الاحزاب، أو عن طريق الحصول على قدر من التأييد الشعبي يسمح له بالضغط على السلطة الحاكمة.

ثانياً. وظائف الحزب السياسي:

أن وظائف الأحزاب السياسية وظائف ثانوية، قياساً إلى وظيفتها الكبرى وهي الاستيلاء على السلطة السياسية وهذه الوظائف تختلف من دولة إلى أخرى وفقا للنظام السياسي الذي تأخذ به الدولة. والواقع أن الدافع على تكوين الاحزاب السياسية في الأنظمة الديمقراطية الحديثة يرجع إلى إحساس الهيئة الناخبة بوجود فراغ في علاقتها بالهيئة الحاكمة، فالهيئة الناخبة تتكون من ملايين الافراد المختلفين في درجة الذكاء والأخلاق والمعرفة السياسية والمصلحة الاقتصادية، ولهذا هم في حاجة إلى أداة تجمع بينهم وتبلور أهدافهم وتمدهم بالوسيلة التي تسهل عليهم مهمة الانتقاد لتصرفات أفراد الهيئة الحاكمة، ومهمة إسقاط حكومتها، أو الضغط عليها لتغير سياستها، وهذه الحاجة بخاصة هي التي تحدد وظائف الاحزاب السياسية في الدول الديمقراطية الحديثة، والشعب بطبيعته غير قادر على القيام بهذه الأعمال، فهو وان كان باستطاعته الحكم على صلاحية السياسة الحكومية أو عدم صلاحيتها، إلا أنه لا يستطيع أن يقدم سياسة بديلة عنها، لا عن عجز، إنما لعدم توافر التنظيمات وغيرها من الإمكانات التي تتيح له الحصول على المعلومات الكافية لرسم هذه السياسة. وعلى ضوء ما تقدم فالحزب يقدم للشعب او لمؤيديه مجموعة من الخدمات العامة منها الاتي:

١. يعمل الحزب كمنظمة تعليمية، فيقدم للشعب مختلف المعلومات المبسطة التي توقظ فيه الوعي السياسي.
٢. يعمل على تحقيق الوحدة القومية من خلال التوفيق بين وجهات النظر المتعارضة بين الافراد أو الجماعات كما يعمل على التهوين من شأن الاختلافات الشخصية أو المصلحية أو الطبقية.
٣. تمكين الجماعات المختلفة من التعبير عن رغباتها ومعتقداتها السياسية بطريقة منظمة وفعالة.
٤. يقوم بمهمة الرقابة على أعمال الهيئة الحاكمة.

ثالثاً. وسائل الأحزاب السياسية:

تحاول جميع الأحزاب السياسية أن تحتفظ بقوتها عن طريق تحقيق وحدة اجتماعية واقتصادية وسياسية بين الأعضاء، ويتحقق ذلك من خلال الاتي:

١. **الوسائل السياسية:**

تشتمل الوسائل السياسية على ثلاث عناصر وهي: التمثيل النيابي، والمناقشة، والاشتراك في الأعمال الإدارية والقضائية،

أ. **التمثيل النيابي:** تتحقق وحدة الحزب نتيجة لجهود الزعماء الذين يختارهم الأعضاء ونجاحهم في إسناد المناصب النيابية والإدارية إليهم وهذا يحتم عليهم تعيين أعضاء الحزب في مختلف المراكز الإدارية،
ب. **المناقشة:** المناقشة في الوسائل السياسية فائدته هي تحقيق التماسك داخل الحزب، إذ هو يعمل على التوفيق بين وجهات النظر المتضاربة بين أعضاء الحزب الواحد
ت. **الاشتراك في الأعمال الإدارية والقضائية:** يتيح للحزب فرصة لتحقيق مبادئه، مما يؤلف بين أعضائه رابطة متماسكة تشدها وحدة المبدأ، وقد تلجأ بعض الاحزاب إلى إثارة شعور الأفراد والجماعات لكسب التأييد الشعبي، ويحدث هذا بصفة خاصة في مبدأ تكوينها رغم ان بعضها يظل مستخدماً هذا السلاح طوال فترة حياته ليستميل إليه أنصاراً جددا ولكن مع تخفيف حدته.

٢. **إدماج المصالح الخاصة في المصلحة الوطنية:**

تعمل جميع الاحزاب السياسية على التوفيق بين المصالح الخاصة لأعضائها وللجماعات المنضوية تحت لوائها وبين المصلحة الوطنية عن طريق التمسك التام بالشعارات القومية، ويستوي في ذلك جميع الاحزاب حتى الهدام منها فهي دائماً تحاول الظهور بمظهر المدافع عن المصلحة العامة وكثير من الاحزاب يربط نفسه بالدستور وحكم القانون ليضمن التأييد العام من الشعب، حتى ولو كان واضحاً

أن هدفه هو القضاء على الدستور والقانون، ويمكن القول ان الأحزاب جميعا متفقة على نهج عام واحد هو ربط مبادئها بالمبادئ الإنسانية الأساسية مثل مبادئ الشرف والفضيلة والتمسك بالحق والأمانة والعدل.

٣. **أمل الانتصار:**

يظل الحزب محتفظاً بكيانه وقوته ما دامت قلوب أنصاره عامرة بأمل الانتصار، وما يستتبع ذلك من السيطرة على السلطة السياسية في الدولة ويتفكك الحزب وينفض من حوله الأعضاء إذ ما وهنت فيه هذه الروح أو انعدمت.

٤. **الوسائل القهرية:**

تستعمل بعض الأحزاب السياسية وسائل العنف للاحتفاظ بقوتها واستمرار تضامنها، والعنف على نوعين: **العنف السافر، والعنف المستتر.** أما النوع الأول فتستخدمه الاحزاب في الدول ذات الحكم المطلق، مثل الحزب النازي في ألمانيا، والفاشي في إيطاليا، العنف السافر هو زج الناس في المعتقلات دون محاكمة والإرهاب السياسي وطرق القمع الأخرى، العنف المستتر، فهي تتمثل في اتخاذ تدابير الضغط الاقتصادي والضغط الاجتماعي.

٥. **وسائل الاتصال:**

بعض الاحزاب يستعمل أعضاؤه زياً رسمياً كالحزب الفاشي في إيطاليا وكان زيه الرسمي القمصان السوداء، والحزب النازي في ألمانيا وزيه البني، والغرض من استعمال الزي الرسمي هو بث روح الوحدة بين أنصار الحزب وبخاصة شبابه، واظهار الحزب بمظهر القوة كي تهابه الاحزاب الأخرى. وتستعمل الأحزاب السياسية جميع وسائل الاتصال بالشعب، من صحف وراديو وتلفزيون ومدارس وما إليها من وسائل أخرى للتأثير في الرأي العام وكسب تأييده. ففي إنجلترا والسويد والدانمارك مثلا يسمح للأحزاب السياسية باستعمال الإذاعة لغرض الدعاية لنفسها لمدد تتناسب وحجم الحزب وكذلك الحال في الولايات المتحدة الامريكية فقد تكونت لجنة حكومية تسمى " باللجنة الفيدرالية للاتصال " وهي تضمن للأحزاب السياسية حق شراء الوقت اللازم لها من دور الإذاعة لكي تتمكن من الاتصال بالشعب وفي كل الأحوال يكون ذلك ضمن سياق ما يسمح به القانون.

رابعاً. أنواع الاحزاب السياسية:

تقسم النظم الحزبية إلى أربع أقسام وكالاتي:

١.احزاب البرامج:

من خصائص أحزاب البرامج هو تصميمها على تصوير الحياة السياسية من ناحية أيديولوجية جامدة، وهذا النوع من الأحزاب يتميز عن غيره بتمسكه ببرامج مميزة ومحددة، وباختلاف أيديولوجيته اختلافاً واضحا عن أيديولوجية الأحزاب الأخرى،

كما أن حزب البرامج يصر دائماً على أن من أهم شروط استمرار العضوية فيه تمسك عضو الحزب بمبادئ الحزب وعدم جواز انفصاله عن الحزب إلا في حالة تخلي القيادة عن مبادئ الحزب، واحزاب المبادئ منتشرة في دول أوروبا حيث يختلف السكان من النواحي العنصرية والاجتماعية والدينية والأماني القومية، مثل ألمانيا وتشيكوسلوفاكيا قبل الحرب العالمية الثانية، والنمسا وبلجيكا وسويسرا حالياً. تنتشر هذه الأحزاب في الدول التي يحتدم فيها الصراع الطبقي ويكثر فيها الاستغلال الاقتصادي، ويزيد من حدة الصراع كثرة الأقليات القومية أو الدينية إلى حد يصعب معه إيجاد قاعدة عامة، أو هدف جماعي تلتف حوله هذه الأحزاب على ما هو الحال في المملكة المتحدة أو الولايات المتحدة الامريكية، فالحدود الفاصلة بين هذه الاحزاب هي حدود اقتصادية أو دينية أو قومية ليس من السهل التوفيق بينهما، ومن ثم يصعب تطبيق الديمقراطية الغربية إن لم يكن تطبيقها مستحيلا وسرعان ما تتحول هذه الدول نحو النظم الديكتاتورية أو الشمولية.

٢. أحزاب الأشخاص:

اهم ميزة فيه هو الولاء لشخصية الزعيم، وعلى الرغم من أن للزعامة دوراً هاماً في كل نظام حزبي والزعيم هنا هو الذي ينشئ الحزب ويوجه نشاطه ويضع برامجه ومن ثم يستطيع الزعيم أن يغير في برامج الحزب دون أن يخشى عدم ولاء أتباعه وأعضاء حزبه ويرجع ولاء أعضاء هذه الاحزاب لزعيمها إلى عاملين:

أ. المقدرة السياسية أو الدبلوماسية أو العسكرية التي يتمتع بها الزعيم.

ب. التقليد الطبقي أو العائلي الذي يمثله الزعيم، والواقع أن احزاب الأشخاص تتكون في الدول التي يقوى فيها الشعور برابطة القربى أو القبيلة فلا دخل للاختلافات الاقتصادية أو السياسية في تكوين هذه الأحزاب وتنتشر هذه الأحزاب في مصر قبل ثورة ١٩٥٢ ولبنان والأردن واليابان وغيرها والسبب هو

وجود بيئات خاصة ما تزال تترسب فيها العادات الإقطاعية القديمة، عدم انتشار التعليم استمرار زعامة الطبقة الارستقراطية، قوة الروح العائلية أو الطبقية.

٣. **نظام الحزبين:** يوجد نظام الحزبين في المملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية ولا يوجد اختلاف كبير بين مبادئ وبرامج كل من الحزبين الرئيسيين الديمقراطي والجمهوري، ونظام الحزبين يعبر عن حاجة الشعب في الدول الديمقراطية إلى ممارسة رقابته على الأجهزة الحكومية، وعن حاجته إلى إيجاد معارضة منظمة، فقيام الحزبين لا يعني بالضرورة وجود اختلاف بين الحزبين في المبادئ أو في البرامج أو في الدين أو في القومية أو في الطبقة، وان كان بعض هذه الاختلافات يظهر من آن إلى آخر، والزعماء فيه يتوالون على زعامة الحزب دون أن يؤثر ذلك في كيانه.

٤. نظام الحزب الواحد:

نشأ نظام الحزب الواحد في العصور الحديثة في كل من روسيا الشيوعية وألمانيا النازية وايطاليا الفاشية والواقع أنه على الرغم من وجود اختلاف كبير بين الشيوعية والفاشية من حيث المبادئ الاجتماعية والسياسية إلا أنهما يتفقان كثيراً من ناحية وسائل تطبيق هذه المبادئ والحزب الواحد لا يواجه مشكلة التنافس على مقاعد الحكم، ولذلك تجد أن أعضاء الحزب لا يقفون أنفسهم على خدمة مصالح الشعب بل على إرضاء الزعماء وكسب ثقتهم.

خامساً. طرق تمويل الأحزاب السياسية:

الأحزاب السياسية بحاجة ماسة إلى المال لكي تصل إلى تحقيق غرضها الأصيل، وهو الوصول إلى الحكم، وهذه الحاجة أكبر من أن يسدها الأعضاء العاملون أو الأنصار عن طريق اشتراكاتهم السنوية أو تبرعاتهم الدورية، ولهذا تلجأ الأحزاب إلى جماعات ذات المصالح الكبرى في الدولة مثل المؤسسات المالية والتجارية والصناعية، وهنا مكمن الخطر في الديمقراطيات الحديثة ذلك أن هذه المؤسسات لا تمد يد المساعدة إلى الأحزاب دون مقابل وانما تجزل العطاء للأحزاب التي ترضخ بمطالبها وتتبنى رعاية مصالحها ولما كان المال هو عصب النجاح فإن الاحزاب تتسابق لترضي هذه المؤسسات والمنظمات ومن ثم تتحقق سيطرة رأس المال على الاحزاب السياسية وبالتالي على الجهاز الحكومي برمته فينقلب النظام الديمقراطي من نظام قائم لخدمة مصالح الشعب إلى نظام يخدم المصالح الخاصة لرأس المال، ولا يقف الامر عند هذا الحد بل يتعداه إلى التأثير في المشاكل الدولية فبعض المنظمات مثل المنظمات الصهيونية في الولايات المتحدة الامريكية تستطيع أن تؤثر في السياسة الخارجية الامريكية وتوجهها في خدمة مصالحها الخاصة. أما بالنسبة للدول الآسيوية والإفريقية والى دول أمريكا اللاتينية أشد تعقيداً وأكبر خطراً ذلك لأن

الأحزاب السياسية في هذه تخضع لمشيئة المنظمات الأجنبية، وفي كثير من الأحيان تخضع خضوعاً مباشراً لسيطرة الدول الأجنبية من حيث أن شركات الامتياز الأجنبية ترى أن خير وسيلة للمحافظة على مصالحها داخل الدولة هي السيطرة الخفية على الأحزاب السياسية عن طريق امدادها بالمال وبذلك تحقق سيطرتها السياسية من وراء الستار، وفي أحيان أخرى تلجأ الحكومات الأجنبية إلى تمويل الأحزاب السياسية مباشرة حتى تمكنها من السيطرة على الجهاز الحكومي وتجعلها بمثابة أداة لتنفيذ سياستها الاستغلالية، ومن هنا رأينا أحزاباً سياسية قامت أصلا للتعبير عن الإرادة العامة وتوثيق الصلة بين الشعب والهيئة الحاكمة تنقلب إلى اداة لتحقيق السيطرة المطلقة للمنظمات ذات المصالح الخاصة مما ترتب عليه تعرض نظام الحكم الديمقراطي برمته للانهيار.

المبحث الثاني: الرأي العام:

تعريف الرأي العام: هناك تعريفات متعددة للرأي العام، فالأستاذ ليونارد دوب يقترح التعريف الآتي ((يشير الرأي العام إلى اتجاهات افراد الشعب إزاء مشكلة ما في حالة انتماؤهم إلى مجموعة اجتماعية واحدة)).

إن عبارة **(الراي العام)** تستعمل عادة للدلالة على تجميع اراء الناس بشأن المسائل التي تؤثر في المجتمع أو تهمه وهو بهذا المعنى يحمل في طياته مجموعة مختلفة من الآراء والمعتقدات والآمال والأحقاد، فالرأي العام إذاً غير ثابت ويتغير باستمرار، ويمكن القول إن الرأي العام حين يبلغ من القوة ما يمكنه أن يخذل أو يناصر مبدأ أو اقتراح ما في المجال السياسي لدولة ما يكون هو القوة الموجهة للسلطة الحاكمة.

ومن الجائز أيضاً أن ننظر إلى رأي الشعب على أنه يتكون من التيارات العاطفية المختلفة التي يناصر كل منها رأياً معيناً أو مبدأ معين أو اقتراحاً معينا، فإذا ما حاز أحد هذه التيارات قوة تفوق ما تحوزه التيارات الأخرى نتيجة تأييد أغلبية الشعب له فإنه يصبح" الرأي العام." والحكومات الرشيدة عموماً لا تستطيع أن تتجاهل اتجاهات الرأي العام بحجة عدم وضوحه قانوناً ولهذا فإنها تطور سياستها وتشريعاتها لتتفق مع حقيقة الراي العام وفي هذا ما يدل على أن الشعب هو صاحب السلطة دائماً ما دامت الحكومة تعترف بإرادته كلما اتضحت لها هذه الإرادة دون أن تنتظر وضوحها وضوحاً قانونياً.

السلوك السياسي: مفهوم السلوك السياسي:

هو نمط مهم من أنماط السلوك الاجتماعي إلا انه يركز على النشاطات والفعاليات المتعلقة بحكم وقيادة وتنظيم وتنسيق المجتمع بغية تحقيق أهدافه وإشباع طموحات وتطلعات أفراده شريطة أن تنسجم هذه الطموحات والتطلعات مع طبيعة النظام الاجتماعي التي تحاول المشرع أو القيادة تعزيزه والحفاظ على

نهجه من الأخطار والتحديات الداخلية والخارجية وفي نفس الوقت تعمل جاهدة على ترسيخه وتنميته وتطويره.

تعريف السلوك السياسي:

إن السلوك السياسي هو ذلك النشاط والفاعلية التي يمارسها فرد أو مجموعة أفراد يشغلون أدواراً اجتماعية معينة يستطيعون من خلالها تنظيم الحياة في المجتمع وتحديد مراكز القوى فيه وتنظيم العلاقات بين القيادة والمجتمع.

الراي العام والسلوك السياسي:

ان القاسم المشترك بين الرأي العام الفاعل والمشاركة السياسية الحقيقية هو النظام السياسي، وبعبارة أكثر دقة ان طبيعة النظام القائم تحدد الرأي العام ومدى تأثيره في الحياة السياسية فضلاً عن انها تحدد طبيعة المشاركة السياسية ودورها في الحياة السياسية **و**واضح ان لطبيعة نظام الحكم اهمية قصوى في تحديد ماهية الرأي العام وتطوره ومواقفه، فنظام الحكم المطلق لا يسمح بظهور تيارات معارضة في الرأي العام، وفي البلدان التي يحكمها حزب واحد يسمح للآراء ان تختلف فقط داخل نطاق الحزب وهناك تحل وتسوى دون ان تبرز بوضوح على مسرح الحياة اليومية. كما يلاحظ ايضاً وهذا مهم ان عملية التوجيه والاعلام تصدر عن جهاز مركزي موحد وفق نهج الحزب وخطته اذ لا يسمح بالمشاركة السياسية الا بالقدر الذي تكون فيه ضمن النظام السياسي لمساندته ودعم قراراته وإذا كان الامر كذلك فان غياب التعبير الحقيقي عن الرأي العام والمشاركة السياسية في إطار الحكم المطلق يولد الكثير من التناقضات في التركيبة المجتمعية وتكون التركيبة المجتمعية مشبعة بالرأي العام الكامن غير المعبر عنه ومعارضة ربما تكون مستوعبة ولكنها تكون فاعلة عندما تحين الفرصة.

اما في نظام الحكم الديمقراطي، فالمفروض ان يجد الرأي العام المناخ السليم لنموه وازدهاره وازدياد فاعليته، فالديمقراطية تقتضي السماح بتعدد وتنوع واختلاف الآراء، بل ان اختلاف الآراء يعد سمة من أبرز سمات الديمقراطية.

مراحل تكون الرأي العام:

١. **مرحلة الادراك:** وهي فترة وجود تصور كامن لدى الفرد حول قضية ما.
٢. **مرحلة الصراع:** يخرج التصور على مستوى الفرد حول موضوع ما ليناقش على مستوى الجماعة.
٣. **مرحلة التركيز:** أي أن القضايا والمشاكل عديدة، وبالتالي يتم التركيز على قضية واحدة.
٤. **مرحلة الاتفاق:** بعد التركيز على قضية ما يظهر رضا لدى الغالبية والموقف منها.
٥. **مرحلة الاستقرار:** يندمج الجميع في صف الراي حول قضية أو موقف الذي يصبح ثابت ونهائي.

العوامل المؤثرة في تكوين الرأي العام:

١. **العوامل الفردية:** الفرد بإدراكه واحساسه وسلوكه يؤثر في بلورة قضية ما ونقلها من مستوى أدنى إلى مستوى عام واشمل، والعكس صحيح فقد تؤثر قضية ما في سلوكه.
٢. **العوامل الطبيعية:** مرجعها البيئة الجغرافية للفرد، فمثلا الذي يقطن في منطقة فلاحية ليس لديه الاهتمام ذاته بالنسبة للمقيم في المدينة.
٣. **العوامل الاجتماعية:** فالظروف الاجتماعية من تدهور مستوى المعيشة إلى انعدام الشغل، أيضا انعدام الوعي ونقص المستوى العلمي. الخ، كلها ظروف وعوامل تلعب دوراً في تكوين الراي العام.
٤. **الأوضاع الاقتصادية:** تراجع مستويات النمو وتأخر مشاريع التنمية، وتسريح العمال...الخ، كلها عوامل تؤثر في تجمع الافراد وتنظيمهم لمظاهرات واحتجاجات.
٥. **شخصية الزعيم:** الرأي العام يتبلور بوجود قائد له كاريزمية ومواصفات خاصة؛ كالشجاعة والدهاء والذكاء، الحنكة الدبلوماسية والقوة...الخ

تأثير وسائل الاعلام على الراي العام:

يمثل الإعلام حيزاً زمنيا كبيراً في حياة الأفراد، ففي أمريكا كنموذج للإعلام ممثلاً في التلفاز 7.8 ساعة يوميا لدى الفرد، والإنسان العادي له ٢,٥ ساعة يومياً أمام التلفاز، فالإعلام لاسيما الجماهيري أصبح مؤسسة اجتماعية تلعب دوراً يفوق المدرسة والمسجد، فبوسائل الإعلام يتم تعزيز أو قطع الصلة بين الحاكم والشعب أو فيما بين الأفراد، وبها يتم التعبير عن رغبات الأفراد وتطلعاتهم. فهي تكون فردية ثم تصبح رأي عام بفضل وسائل الإعلام، إذ تنقل مواقف الأفراد حتى خارج الحدود، والإعلام قد يثير النقاش حول ملف ما، وهو ما يؤدي إلى نشأة ال أ ري العام، وهذا الأخير يمكنه أن يوجه الإعلام نحو مشكلة ما.

الحرب النفسية:

حرب معنوية أو "سيكولوجية"، وهي من موضوعات علم النفس الاجتماعي وعلم النفس العسكري، اختلف المتخصصون في مبناها اللغوي ولكنهم جميعا اتفقوا على معناها القائل؛ بأنها ((شكل من أشكال الصراع الذي يهدف إلى التأثير في الخصم وإضعاف معنوياته وتوجيه فكره وعقيدته وآرائه، لإحلال أفكار أخرى مكانها تكون في خدمة الطرف الذي يشن الحرب النفسية)).

وعرفت أيضا بأنها ((استخدام النشاطات التي تسبب الخوف والقلق لدى الأشخاص الذين تريد التأثير فيهم دون الإضرار بهم جسديا)).

وعلى الرغم من كونها ليست مثل الحرب المعروفة، التي تستخدم فيها الأسلحة والذخائر، فإنها لا تقل ضراوة وفتكاً عن الحروب العسكرية، فسلاحها الكلمة والصورة التي تؤثر بالسلب أو الإيجاب في المعنويات، إضافة إلى المشاعر والمواقف وتصرفات المجموعات المعادية أو المحايدة أو الصديقة لتغيير السلوك نحو الهدف والمقصد الذي وجهت إليه الحرب النفسية، وذلك دعما لسياسة أو لأحداث راهنة، أو لخطة عسكرية، في ظروف الحرب أو الأزمات والمواجهات.

أهداف الحرب النفسية:

١. تحطيم قيم وأخلاقيات الشعب الذي توجّه إليه الحرب النفسية.

٢. إرباك نظرة الشعب السياسية وقتل معتقداته كافة، ومُثُله التي يؤمن بها.

٣. قصف الشعب بـ"الدروس والمثُل" الجديدة ليؤمن بها بعد ذلك.

٤. توسيع شقة الخلاف بين الحكومات وشعوبها.

٥. غرس بذور الفرقة بين أبناء الشعب الواحد.

جماعات الضغط:

ان مفهوم جماعات الضغط من المفاهيم التي لها أكثر من تعريف وهي أنها **(نوع من الجماعات صغيرة كانت أم كبيرة تمارس ضغطاً على الحكومات من أجل الوصول لأهداف وغاية معينة وليس بالضرورة أن يكون من ضمن أهدافها الوصول الى سدة الحكم)** فجماعات الضغط كما يشير الدكتور صادق الأسود على انها **(جماعة من الاشخاص تربطهم علاقات اجتماعية خاصة ذات صفة دائمة او مؤقتة بحيث تفرض على اعضائها نمطاً معينا في السلوك الجماعي، وقد يجتمعوا على اساس وجود هدف مشترك او**

مصلحة مشتركة بينهم يدافعون عنها بالوسائل المتيسرة لديهم) والغالبية الفعالة المؤثرة من هذه الجماعات هي تلك التي تتشكل من افراد لديهم اهداف مشتركة يسعون إلى تحقيقها كالمنظمات الغير حكومية وتجمع الشركات التجارية (شركات الضغط) . وفي تعريف آخر لجماعة الضغط انها **(اية منظمة تسعى إلى التأثير على سياسة الحكومة بينما ترفض تحمل مسؤولية الحكم)** وطبقاً لذلك من الممكن ان تكون إحدى الجماعات هي الحاكم الفعلي في تسيير السياسات العامة في دولةٍ ما دون ان يعي الجميع ذلك. **وجماعات الضغط هي عبارة عن تنظيمات تمثل مصالح خاصة لبعض الفئات تمارس ضغط على الحكام من اجل إصدار تشريعات تراعي المصالح المشتركة لتلك الفئات.**

دور الجماعات الضاغطة:

تعتبر قوة اعتراض وقوة اقتراح في نفس الوقت فهي تمكن العديد من الأفراد من الدفاع عن مصالحهم وكذلك الكثير من الفئات الاجتماعية، وهي تقدم معلومات مهمة للحكام لاتخاذ قرارات دقيقة وصائبة وملائمة وأكثر واقعية في القطاع المعني، ولها دور وساطة بين الحكام والمحكومين، وتمثل قناة يمارس من خلالها المواطنون حياتهم الديمقراطية، **وهناك عدة عوامل تحكم الدور الفعال للجماعات الضاغطة وهي العامل المالي وعامل كثرة الأعضاء وعامل حسن التنظيم والقدرة على الانتشار عبر الوطن.**

وسائل الجماعات الضاغطة:

١. الاتصال بالحكومة
٢. التأثير في النواب
٣. تعبئة الرأي العام

الاختلاف بين الجماعات الضاغطة والأحزاب:

١. تختلف عن الأحزاب في كونها لا تسعى للوصول إلى السلطة السياسية بل لتحقيق مصالح معينة مادية او معنوية.

٢. أهدافها محدودة مقارنة مع الأحزاب.

٣. الجماعات الضاغطة التي قد تمول وتقدم مرشحين يخدمونها عن طريق الأحزاب.

٤. تأثيرها على السلطة يكون غير مباشر بل كثيراً ما تعمل في الخفاء.

٥. علاقتها وطيدة بالأحزاب وكثيراً ما تسيطر الأحزاب عليها، او أن الجماعات الضاغطة تمول الأحزاب.

الفصل السابع

مصطلحات ومفاهيم سياسية

المبحث الأول:

العلاقات الدولية:

هي علاقات التفاعل بين وحدات سياسية هي الدول، سواء كان موضوعها اجتماعي، سياسي، اقتصادي وثقافي، وهي علاقات سياسية بحكم طبيعة اطرافها الذين يمثلون الوحدات السياسية (الدول) ، والدول كل ما تقوم به على المستوى الخارجي هو من قبيل السياسة الخارجية للدولة التي هي امتداد وتكملة لسياستها الداخلية.

كما أن هذه العلاقات تدور فعالياتها في البيئة الدولية (عالم السياسة الدولي) وهي تختلف من حيث طبيعتها عن البيئة الدولية الداخلية (المجتمع السياسي داخل الدولة) ومن جانب اخر ينظر الى العلاقات الدولية على انها الاتصال الرسمي بين الدول الذي يأخذ صورة العلاقات الدبلوماسية والقنصلية.

والعلاقات الدولية هي حصيلة التفاعلات التي تتخطى الحدود الوطنية للدول وبما ان الافراد داخل المجتمع الواحد يحتاجون لبعضهم البعض من جهة وللدولة التي يعيشون فيها من جهة أخرى فان شح الموارد داخل الدولة او عدم قدرة الدول لتلبية حاجيات الشعب فان ذلك قد يدفعها للتعاون مع دول أخرى أو حتى الدخول في صراع معها، ومن هنا جاءت فكرة الاعتماد المتبادل التي قامت على أساسها ظاهرة العلاقات الدولية.

ويعرف آخرون العلاقات الدولية بانها مجموعة التفاعلات او سلسلة الأفعال وردود الأفعال التي تتم بين مختلف الدول او غير الدول وهم الفاعلون الذين برزوا بعد التطورات العلمية والتكنولوجية والاقتصادية التي شهدها القرن العشرين مثل الأمم المتحدة، حلف شمال الأطلسي، السوق الاوربية المشتركة، الجامعة العربية، وهذه جميعها قد تجري في داخلها علاقات دبلوماسية هامة.

السياسة الخارجية:

هي مجموع التفاعلات والبرامج التي تعدها الدولة على الصعيد الخارجي للتعامل مع البيئة الدولية ومفرزاتها اكانت صراعات ام علاقات تعاون ام مفاوضات ام معاملات دبلوماسية أو إنسانية...الخ.

والسياسة الخارجية برزت أكثر كفرع من نشاط الدولة في الخمسينات من القرن الماضي رغم عدم وجود تعريف دقيق لها لحد الان طالما ان طبيعة العلاقات الدولية في تغير مستمر وسلوكيات الدول ومواقفها غير ثابتة، وبالتالي فان تفاعلات الدولة وبرامجها الخارجية لا يمكن ضبطها مع موقف او ظاهرة متغيرة.

وهناك من يعرفها: انها مجموعة الأهداف والارتباطات التي تحاول الدولة بواسطتها من خلال السلطات المحددة دستوريا إن تتعامل مع الدول الأجنبية ومشاكل البيئة الدولية باستعمال النفوذ والقوة بل والعنف في بعض الأحيان فهي برنامج عمل يتضمن اهداف معبرة عن مصلحة الدولة القومية مع اختيار الوسائل او أدوات السياسة الخارجية لتحقيق هذه الأهداف وهي:

١. حفظ الذات (البقاء)

٢. تحقيق المنعة (توفير امن الحدود)

٣. الثراء الاقتصادي

٤. الحفاظ على هوية الدولة.

وسياسة الدولة الخارجية ليست من صنع الدولة ذاتها وانما من صنع افراد رسميين يمثلون الدولة يعرفون بصناع القرار والذي يشارك معهم في صنع السياسة الخارجية عدد من الأجهزة الحكومية وغير الحكومية **فالحكومية تتمثل بالآتي:**

١. **رئيس الحكومة** حيث يتمتع بمركز متميز يستمد صلاحياته من الدستور يساعده مجموعة من المستشارين
٢. **وزير الخارجية** يأتي بالمرتبة الثانية ويستمد أهميته من رئاسته لاهم جهاز له صلة بالشؤون الدولية وهي وزارة الخارجية، وهذه تستمد معلوماتها من المؤسسات الحكومية التي تسهم في صنع السياسة الخارجية ومنها الاستخبارات التي تختص بجمع المعلومات ذات الصلة بالأمن القومي إضافة الى جهات أخرى مثل وزارة الاعلام والاقتصاد والمالية.
٣. **السلطة التشريعية** ويقتصر دورها على الموافقة او الاعتراض وفق الدستور

الأجهزة غير الحكومية تتمثل بالآتي:

١. **الأحزاب السياسية**
٢. **جماعات الضغط والمصالح**
٣. **الرأي العام**

ولكي تكون القرارات صائبة ينبغي ان تخدم المصلحة العامة وتبنى على أسس علمية وتأخذ بعين الاعتبار الظروف الموضوعية ولتحقيق هذه الغاية يجب تحديد اهداف هذه السياسة تحديداً واضحاً ودقيقاً وهذا يستوجب معرفة العوامل التي تحدد السياسة الخارجية والتي تقسم الى مادية دائمة وشبه دائمة وشبه الدائمة لا تتغير بفترة قصيرة وفي مقدمة **العوامل المادية:** يقسم الى

١. **الموقع الجغرافي** للدولة الذي يأخذ مكان الصدارة من تلك العوامل الدائمة
٢. **الموارد الطبيعية** العامل الثاني في تحديد السياسة الخارجية للدول ومنها البترول وإنتاج المواد الغذائية وغيرها
٣. **عوامل الأخرى** وهي العوامل المادية الأقل ديمومة وهي الصناعية والتكنلوجية رغم ضرورتها لقوة الدولة وكذلك دور المصانع العسكرية كعامل في السياسة الخارجية ويلعب عدد السكان لا سيما في السلم دوراً على السياسة الخارجية من خلال تأثيره على القوة الوطنية في عده عنصراً مهماً من عناصر الإنتاج، كما تلعب القيادة والايدلوجيا والاعلام دوراً بارزاً في توجيه السياسة الخارجية للدولة.

الدبلوماسية: هو النهج أو الطريقة التي يُعمَل بها لإحداثِ تأثيرٍ ما، سواءً على قرارات أو سلوكيات الحكومات والشعوب الخارجية، باستخدام مبدأ الحوار والتفاوض، ودون اللجوء لاستخدام العنف كالحروب وغيرها، كما جاء معنى الدبلوماسية في معجم اللغة العربية على أنّه صفة تخص التمثيل السياسي لبلدٍ ما، وتصريف شؤونها الخارجيّة مع الدول الأخرى.

ومن منظورٍ تاريخي، نجد أنّ مفهوم الدبلوماسية يُشير إلى حقيقة تسيير العلاقات الدولية والرسميّة بين أي بلدين عادةً يكونان ذا سيادة واستقلالية، ولكن بحلول القرن ٢٠ م توسّع هذا المفهوم ليشمل المؤتمرات الدولية، والقمم والاجتماعات الدولية والبرلمانيّة.

أهمية الدبلوماسية: تتلخص أهمية الدبلوماسية في الجوانب الآتية:

١. التواصل مع الدول الأجنبية بشكلٍ فعّال، لتحقيق التفاهم وإعطاء صورة أوضح حول ثقافات البلد ومؤسساته، لتحقيق الأهداف الوطنيّة والسياسيّة.
٢. رسم القوة المحوريّة للبلد في العلاقات الدولية، شأنها شأن القطاعين العسكري والاقتصادي.
٣. تعزيز سمعة البلد، والتي تُعتبر أساس وجوده وقوتّه، وتُكسبه الاحترام بين الأمم.

النظام الدولي الجديد:

هو الإطار المؤسسي والدبلوماسي والسياسي والقانوني الناظم للعلاقات الدولية خلال فترة تاريخية معينة، ويعد تفاعل الوحدات السياسية لهذا النظام (دول العالم) تعاوناً وتنافساً وحرباً هو المحرك الأكبر فيه، إضافة إلى كل إطار تنظيمي قادر على التأثير في واقع العلاقات الدولية، مثل المنظمات والحركات السياسية والشركات الكبرى ذات النفوذ العابر للحدود.

نشأة وتطور مفهوم النظام الدولي الجديد:

نشأ مفهوم النظام الدولي في ظل اتفاقيات ويستفاليا (١٦٤٤-١٦٤٨)التي أنهت حربيْ الثلاثين سنة والثمانين سنة التي مزقت أوروبا وتصارعت فيها الإمبراطورية الإسبانية المدعومة من قبل الكنيسة الكاثوليكية الرومانية، ودول شمال القارة البروتستانتية في أغلبها والمتحالفة مع ألمانيا وفرنسا التي دخلت هذا الحلف رغم كاثوليكيتها لدفع التوسع الإسباني الذي غصب بعض أراضيها ومعها هولندا، حكمت اتفاقيات ويستفاليا النظام الدولي حتى اندلاع الحرب العالمية الأول (١٩١٤-١٩١٨)التي شهدت تحالفات سياسية واستراتيجية غير مسبوقة في تنوعها واتساعها.

وأعادت الحرب العالمية الاولى صياغة مفهوم "المصالح" في العلاقات الدولية، إذ لم يعد أمن الدولة القومية مقتصرا على سلامة حوزتها الترابية فقط وإنما بات مرتبطاً بأوضاع حلفائها أو ما سُمي في أدبيات مرحلة ما قبل الحرب الأولى بـ"المجال الحيوي." ومن **مميزات النظام الدولي أنه ذو طبيعة مرحلية**، فغالبا ما يبرز نظام دولي جديد بناءً على موازين قوة استراتيجية قائمة وآنية، تكون عادة مترتبة على مواجهة عسكرية مدمرة (مثل الحربين العالميتين) أو صراع إيديولوجي شرس وطويل الأمد، ومن النماذج البارزة لذلك الحرب الباردة التي وسمت طوال خمسة عقود واقعَ العلاقات الدولية لما بعد الحرب العالمية الثانية **بميسم الثنائية القطبية** بين المعسكر الشرقي الشيوعي بقيادة الاتحاد السوفياتي والمعسكر الغربي الرأسمالي بزعامة الولايات المتحدة الامريكية،

شهدت المرحلة اللاحقة على الحرب العالمية الأولى بروز الولايات المتحدة قوة عسكرية كان لها دور حاسم في توجيه مسار الحرب، وكذلك قوة اقتصادية واعدة. وفي شرقي أوروبا حولت الثورة البلشفية روسيا من إمبراطورية مترهلة إلى اتحاد كونفدرالي لم يسبق له مثيل في العصر الحديث مساحة وديمغرافيا ومؤهلات اقتصادية وطبيعية كما برزت اليابان في شرقي آسيا قوة عظمى تتكئ على قاعدة اقتصادية صناعية قوية وقوة عسكرية ضاربة وتقاليد حربية عريقة ومجد سياسي تليد، وأدى تعدد الأقطاب هذا مع ما رافقه من منافسة وعداء محمومين إلى نشوب الحرب العالمية الثانية بعد نهاية نظيرتها الأولى بعقدين من الزمان فقط، وعندما وضعت الحرب أوزارها عرف النظام الدولي

مفهوم "**الثنائية القطبية**"، فقد ظهرت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي قوتين مهيمنتين على النظام العالمي الجديد، مع اختفاء لدور القوى المهيمنة سابقا (ألمانيا واليابان)، وتراجع مشهود للإمبراطوريات الاستعمارية التقليدية مثل فرنسا وبريطانيا.

وأدت هذه الثنائية إلى دخول العالم مرحلة "**الثنائية القطبية**"، **وهي انقسام دول العالم إلى معسكرين: رأسمالي تقوده الولايات المتحدة واشتراكي يتزعمه الاتحاد السوفياتي**، كما عرفت هذه المرحلة ميزة أخرى هي تصدر العامل الأيديولوجي محددات النظام العالمي، وتحول الصراع على سيادة العالم إلى صراع أيديولوجي ينبني على القيم، مع أنه لا يغفل المصالح التي تبقى العامل الأهم في رسم العلاقات الدولية.

وقد أذن انهيار جدار برلين (يوم ٩ تشرين الثاني ١٩٨٩) بتداعي المعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفياتي الذي انفرط عقده نهائيا في ٢٦ كانون الأول ١٩٩١، بعد أن صار جسما ضخما بلا روح أنهكته عقود طويلة من سباق التسلح مع الغرب والسلطوية القاتلة والصراع المرير على السلطة بين أركان النظام. مهد سقوط الاتحاد السوفياتي وانهيار المعسكر الشرقي لولادة نظام دولي جديد تفردت فيه أميركا بالقيادة وزعامة العالم، مع عجز دول العالم الثالث وبعض القوى الصاعدة عن تطوير فكرة "عدم الانحياز"، وتقديمها خيارا منافسا قادرا على استثمار تركة المعسكر المنهار في سبيل بروز قطب عالمي موزا للقطب الليبرالي.

وبانتصاف العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، باتت الصين قوة اقتصادية عالمية يُحسب لها حسابها، لاسيما بعد تحقيقها نمواً اقتصادياً سريعاً يُؤهلها لتصدر العالم اقتصادياً في النصف الثاني من هذا القرن، كما برزت كوريا الجنوبية وإندونيسيا وماليزيا وسنغافورة (النمور الآسيوية) ومعها الهند والبرازيل قوى اقتصادية هامة تمثل جزءا معتبرا من التجارة الدولية، دفع هذا التعدد القطبي على المستوى الاقتصادي كثيرين إلى توقع تبلوره في تعددية سياسية واستراتيجية للنظام الدولي، لكن ذلك ما زال مستبعدا نظراً للتباين الكبير بين مرجعيات ومصالح هذه القوى الصاعدة.

العولمة:

مصطلح جديد يعبر عن ظاهرة قديمة أدّت إلى جعل العالم قرية إلكترونيّة صغيرة تترابط أجزاؤها عن طريق الأقمار الصناعيّة والاتصالات الفضائيّة والقنوات التلفزيونيّة، وقد ورد عن علماء التاريخ أنّ العولمة ليست ظاهرة جديدة بل قديمة ترجع في أصلها وبداياتها إلى نهاية القرن السادس عشر الميلادي، حيث ظهرت مع بداية الاستعمار الغربي لآسيا وأوروبا والأمريكيتين، ثمّ ارتبطت بتطور النظام التجاري الحديث في أوروبا، مما أدى إلى ظهور نظام

عالمي معقد اتصف بالعالميّة ثمّ أُطلق عليه اسم **العولمة** ويرى الباحثون ان العولمة تقوم على أربعة عمليات أساسية وهي:

١. المنافسة الكبيرة بين القوى العالميّة العظمى.
٢. انتشار عولمة الإنتاج وتبادل السلع.
٣. الابتكار والإبداع التكنولوجي.
٤. التحديث المستمر.

مجالات العولمة: تقسم الى أربعة هي

١. **المجال الاقتصادي:** تُعرف العَوْلمة الاقتصاديَّة حسب الصندوق الدوليّ بأنّها التّعاون الاقتصادي لجميع دول العالم والذي تتسبب به زيادة حجم التَعامل بالسِّلع والخدمات المُتنوعة عبر الحدود، بالإضافة إلى رؤوس الأموال الدّولية والانتشار المتسارع للتقنية في جميع أنحاء العالم وتظهر العَوْلمة الاقتصادية بوضوح في تبادل الدُّول للاقتصاديَّات القومية، وتظهر في وحدة الأسواق الماليّة وفي المُبادلات التِجاريّة، أمّا ظهورها البارِز فهو في إنشاء **مُنظمة التِّجارة الدولية.**
٢. **المجال السياسي:** وتظهر هذه العَولَمة بشكل كبير في الهيمنة المفروضة من قِبَل دُول العالم القويّة على الدُّول النَّامية والضعيفة، وذلك من خلال تأثيرها في اقتصادها واختراقه، مما يدفع الدول النَّامية إلى الخُضوع لِما يُرضي الدُّول القوية ويخدم مصالحها، ويتم ذلك دون الرجوع إلى الرأي العام في الدُّول النَّامية، الأمر الذي يُؤدي إلى حدوث اضطِرابات كبيرة وعدم استقرار.
٣. **المجال الثقافي:** تستمد العولمة الثقافية خصوصيتها من تَطوُّر الأفكار والقِيَم والسُّلوك، مثل انفتاح الثَّقافات العالَمية وتأثُّرها ببعضها البعض، وقد برزت بِشكل واضح خلال التِّسعينيات من القرن الماضي، وأمّا انفتاح الواقِع حالياً فلم يحدُث له مثيل في أي فترة من فترات التّاريخ، كما توحي العَوْلمة الثَّقافية إلى سيطرة الثَّقافات القوية ونشر قِيَمها وهيمنتها على الثَّقافات الضعيفة
٤. **المجال الإعلامي:** يُقصد بالعولمة الإعلاميّة سيادة قيم ومفاهيم الدَّولة القوية والفعَّالة عبر وسائل الإعلام، وللعَوْلمة الإعلامية جذور قديمة مُرتبطة بتغطية الأخبار العالَميَّة، وقد بدأت في منتصف القرن التَّاسع عشر عندما أنشأ شارل هافس مكتبة الأخبار في فرنسا في عام ١٨٣٢م والتي أصبحت تُدعى وكالة هافس، ومنذ ذلك الوقت أصبح للإعلام دور كبير وفاعل في المُجتمع في كافة الميادين، وإذا نظر الفرد إلى الوقت الذي

كان يتطلبه وصول خبر من مكان إلى مكان آخر مقارنة بالوقت الحالي فعندئذٍ سوف يُدرك دور الإعلام في عصر العَولمة الحالية.

سلبيات العولمة:

١. **فقدان الهوية الثقافية:** في الوقت الذي أدت فيه العولمة إلى الاندماج الثقافي عالميًا، أدى ذلك إلى فقدان الهوية المحلية الخاصة بالأفراد والجماعات، وأفقدها عاداتها وسماتها المميزة، مما أفقد البشرية ما يسمى بالتنوع الثقافي العالمي.
٢. **ظهور المشاكل الاقتصادية:** خلقت العولمة العديد من المشاكل الاقتصادية على الصعيد العالمي، فقد أدت إلى هجرة الكفاءات والعقول من أوطانها للالتحاق بما يسمى التوظيف الدولي، ودفعت الشركات الكبرى على استغلال الأيدي العاملة بأجور قليلة.
٣. **هيمنة وصراعات الدول الكبرى:** ظهرت العديد من الصراعات السياسية بين قوى عالمية كبرى، بما في ذلك الصراع التجاري القائم والمستمر إلى وقتنا الحاضر بين كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية، والذي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالعولمة.

توازن القوى:

هي نظرية تقوم على أن وجود الدول والتحالفات في حالة تكاد تتعادل فيها قوتها العسكرية أمر من شأنه أن يحول دون نشوب النزاع المسلح، وعليه فإن بعضاً من الدول تسعى إلى الحفاظ على التوازن العسكري فيما بينها، ويعتبر سعي إحدى الدول لزيادة قدرتها العسكرية بالصورة التي تخل بتوازن القوى أمراً يدعو للاضطراب ويولّد سعياً من قبل الدول الأخرى لتعزيز توازن القوى بمعاهدات تلتزم فيها الدول الأطراف بالحفاظ على قوتها العسكرية ضمن حدود مقبولة من الدول الأخرى. وفي معاهدات السلام التي تبرم بين الدول بعد انقضاء الحروب يتم في العادة التطرق لتوازن القوى والإشارة إلى الترتيبات التي من شأنها أن تحافظ عليه وتحول دون الإخلال به.

اصطلاح توازن القوى في ميدان العلاقات الدولية يعود استعماله إلى القرن السادس عشر، ولو أنّ مفهومه العام كان معروفاً منذ أقدم العصور، يعني هذا الاصطلاح في جوهره الحالة التي تجد فيها إحدى الدول، أو مجموعة من الدول، أنها مضطرة لأن تتخذ الحيطة إزاء نمو دولة أخرى أو مجموعة دول، منافسة لها، أو يحتمل أن تبلغ منافستها لها حدّ تهديد مصالح الدولة أو المجموعة الأولى، أو النيل من استقلالها وسلامتها الإقليمية، فتهرع الدولة أو

المجموعة التي تستشعر هذا الخطر إلى استجماع أسباب قوتها ورصّ صفوفها بحيث تكون معادلة في القوّة والاستعداد للدولة أو المجموعة المنافسة، إلى أن يقوم نوع من التوازن بين الفريقين، يفترض فيه أن يحول دون الحرب، لأن التعادل من شأنه أن يبعد إمكان انتصار أحد الفريقين على الآخر، فيجعل صنّاع القرار يفكرّون ملّياً قبل التورّط في حرب سجال طويلة الأمد تكون الخسارة فيها أكثر من الغنيمة.

أمَّا الآلية التي يمكن بها إحلال التوازن عملياً في علاقات الدولتين المنافستين فهي أن تعمد الدولة التي تشعر بالتهديد إمّا إلى زيادة استعدادها العسكري أو زيادة وتائر فاعليتها الاقتصادية، أو اكتساب رقعة جديدة من الأرض، وإمَّا عن طريق استمالة دول أخرى لمشاركتها في هذا الاستعداد مما يؤدي غالباً لقيام الاحلاف، مثلما تحالفت انكلترا وبروسية وألمانية لمقاومة توسُّع نابليون

ومارست بريطانية العظمى بالفعل سياسة توازن القوَّة طوال القرن التاسع عشر في مبتدأ القرن العشرين. كانت الدول الأوربية تتسابق على النفوذ وعلى اكتساب المستعمرات في القارات الأخرى، وأهّلها تفوّق أسطولها البحرّي وحصانة موقعها الجغرافي آنذاك ضّد الغزو وسِبقُها في الثورة الصناعية، أن تكون مفتاح استتباب توازن القوى في أوربا.

المبحث الثاني: مفاهيم سياسية

١. الاوتوقراطية:

هي نظام حكم يستحوذ فيها شخص واحد يسمى «الأوتوقراطي» على كل السلطات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، فحكمه مطلق وغير محدود، ولا يخضع لأي قيود قانونية أو تشريعية، ولا تقيده اية سلطة، ويمكن ان يكون الحكم بهذا الشكل وراثياً فيسمى ملكياً او غير وراثي فيسمى دكتاتورياً، ونجد الأوتوقراطية في الملكيات المطلقة، مثل المملكة العربية السعودية وقطر والمغرب، أو الديكتاتوريات مثل كوريا الشمالية وكوبا. وتتركز السلطة في الأوتوقراطية في مركز واحد، قد يكون ديكتاتورًا أو مجموعة مثل حزبٍ مسيطر أو لجنةٍ مركزية، وفي كلتا الحالتين، تستخدم السلطة الأوتوقراطية القوة لقمع المعارضة، ومنع الحركات الشعبية، التي قد تسمح بتطورها، واعتمد الأوتوقراطيون تاريخيًا على النبلاء وعمالقة رجال الأعمال والعسكر أو الكهنة للحفاظ على سلطتهم، وبما أنّ هذه المجموعات قد تنقلب هي الأخرى على الأوتوقراطيين وتطيح بهم عبر انقلابٍ عسكري أو انتفاضةٍ شعبية، فإن الأوتوقراطيين مجبرون على إشباع رغبات هذه القلة النخبوية على حساب عامة الناس، والسعي إلى زيادة ثروة القلة الغنية الداعمة للأوتوقراطي، أو زيادة سلطة العساكر الأوفياء.

٢. **الارستقراطية:**

ظهرت كلمة أرستقراطية لأول مرة في بلاد الإغريق قديمًا ولم تكُن تعني في الأصل مجموعة من الأفراد، بل أحد أشكال الحُكم حُكم الصفوة. لكن من كانوا هؤلاء الصفوة، يقصد بالصفوة هم خواص الناس، أمّا ما يرمي إليه هذا المصطلح **سياسيًا** فإنّه يقصّد **((الطبقة الاجتماعية ذات المنزلة والمكانة السامية والتي تتميز بأنّ لها موضعًا خاصًا في المجتمع))**، وفي اللغة اليونانية تعني كلمة أرستقراطية رسيتوس بمعنى ((الفاضل أو الجيد وبذلك يصبح تعريف الأرستقراطية هو: "حكم أفضل المواطنين لفائدة جميع الشعب)) وفي روما القديمة كانت السلالات المرموقة أحد أسباب الاحترام والتميز واستحقاق السُلطة، وتعبر الارستقراطية عن أحد أشكال الحكومات التي تقوم على اختيار القادة من نخبة طبقات المجتمع استنادًا إلى بعض الفرضيات القائمة على أن الأشخاص الذين يتمتعون بأعلى المعايير الأخلاقية والفكرية وحدهم يستحقون الوصول إلى الحكم. فلا يمكن لأي شخص من عامة الشعب الوصول إلى هذا الاستحقاق؛ إذ لا يمتلك أحد الجماهير القدرة على إدارة الشؤون السياسية بشكل منضبط، هذا بالإضافة إلى التكهن بأن أعضاء الطبقات المتميزة يستبسلون في المعارك ولديهم القدرة على تقديم النصح والمشورة في جميع الشؤون، وكانت الانطلاقة الأولى للأرستقراطية من حضارة بلاد اليونان القديمة، حيث كان معظم اليونانيين القدماء من السكان الأميين باستثناء بعض الجماعات السياسية والدينية، الأمر الذي جعل من الرجال المؤهلين تأهيلًا علميًا وثقافيًا عاليًا أشخاصًا قليلين متميزين بتفوقهم السياسي والديني والأخلاقي والفكري والعسكري، أو أن ما ميز بعضهم كان انحداره من إحدى الطبقات الثرية حينذاك.

٣. **الأيدلوجية:**

أن التعريف الأكثر تكاملًا يحدد الأيديولوجيا بأنها ((النسق الكلي للأفكار والمعتقدات والاتجاهات العامة الكامنة في أنماط سلوكية معينة، وهي تساعد على تفسير الأسس الأخلاقية للفعل الواقعي، وتعمل على توجيهه، وإضفاء المشروعية على النظام القائم والدفاع عنه))، فضلًا عن أن الأيديولوجيا أصبحت نسقًا قابلًا للتغير استجابة للتغيرات الراهنة والمتوقعة، سواء أكانت على المستوى المحلي أم العالمي، ويقصد بالأيديولوجية علم الافكار أو العلم الذي يدرس مدى صحة أو خطأ الأفكار التي يحملها الناس، هذه الأفكار التي تُبنى منها النظريات والفرضيات التي تتلاءم مع العمليات العقلية لأعضاء المجتمع، وقد انتشر استعمال هذا الاصطلاح بحيث أصبح لا يعني علم الأفكار فحسب، بل النظام الفكري والعاطفي الشامل الذي يُعبّر عن مواقف الأفراد من العالم والمجتمع والانسان، وقد طُبق هذا الاصطلاح بصورة خاصة على المواقف السياسية، التي هي أساس العمل السياسي وأساس تنفيذه وشرعيته. ((والأيديولوجية السياسية هي الأيديولوجيا التي يلتزم ويتقيد بها رجال السياسة والمفكرون إلى درجة كبيرة، بحيث تؤثر على حديثهم وسلوكهم السياسي، وتحدد إطار علاقاتهم السياسية بالفئات

الاجتماعية المختلفة))، والأيديولوجيا هي علم الافكار وأصبحت تطلق الآن على علم الاجتماع السياسي تحديدا ومفهوم الإيديولوجيا مفهوم متعدد الاستخدامات والتعريفات، فمثلاً يعرفه قاموس علم الاجتماع باعتباره نسقًا من المعتقدات والمفاهيم (واقعية ومعيارية) تسعى إلى تفسير ظواهر اجتماعية معقدة من خلال منطق يوجه ويبسط الاختيارات السياسية او الاجتماعية للأفراد والجماعات وهي من منظار آخر نظام الأفكار المتداخلة كالمعتقدات والاساطير التي تؤمن بها جماعة معينة أو مجتمع ما وتعكس مصالحها واهتماماتها الاجتماعية والأخلاقية والدينية والسياسية والاقتصادية وتبررها في نفس الوقت.

٤. **البيروقراطية:**

((هي طريقة للتنظيم الإداري لمجموعةٍ من الناس يعملون معاً؛)) حيث تعتمد المنظّمات بقطاعيها العام والخاص، بما في ذلك الجامعات والحكومات على البيروقراطية في عملها، والمعنى الحرفي لمصطلح بيروقراطية هو حكم المكاتب، أو المكاتب، وهو تعريف يسلّط الضوء على الطابع غير الشخصي في كثيرٍ من الأحيان، وعلى الرغم من أنّ البيروقراطيات تبدو أحياناً غير فعالة أو مسرفة فإنّ إنشاء ((البيروقراطية يساعد على ضمان أن يعمل الآلاف من الناس معاً بطرقٍ متوافقة من خلال تحديد أدوار الجميع ضمن التسلسل الهرمي)).

والبيروقراطية مفهوم يستخدم في علم الاجتماع والعلوم السياسية يشير إلى تطبيق القوانين بالقوة في المجتمعات المنظمة، وتعتمد هذه الأنظمة على الإجراءات الموحدة وتوزيع المسؤوليات بطريقة هرمية، وهنالك العديد من الأمثلة على البيروقراطية المستخدمة يومياً منها: الحكومات، القوات المسلحة، الشركات، المستشفيات، المحاكم، والمدارس. يعود أصل كلمة البيروقراطية إلى *بيرو* (bureau)، وهي كلمة فرنسية ومعناها مكتب، المستخدمة في بداية القرن الثامن عشر ليس للتعبير عن كلمة مكتب للكتابة فقط بل للتعبير عن الشركة، وأماكن العمل. وكلمة قراطيه وهي كلمة مشتقة من الأصل الإغريقي كراتس (κράτος)ومعناها السلطة والكلمة في مجموعها تعني قوة المكتب أو سلطة المكتب.

خصائص البيروقراطية:

أ. **تسلسل هرمي واضح:** تتمتع البيروقراطية بسلسلة قيادة قوية؛ حيث يكون لكل عامل مكانه الخاص في السلسلة، ويتمّ الإشراف والرقابة على عمل الجميع من قبل شخص ما في المُستوى الأعلى صلاحية، أو السلطة، حيث تبدأ السلطة من أعلى التسلسل الهرمي ومن ثم تبدأ بالتناقص عند اقترابها من قاع السلسلة.

ب. **التخصص:** كل شخص في البيروقراطية لديه وظيفة محدّدة للقيام بها، وغالباً ما يُصبح خبيراً فيها.

ت. **تقسيم العمل:** يتم تقسيم كل مهمة في البيروقراطية إلى أجزاء، ويعمل أشخاص مختلفون على أجزاء مختلفة من المهمّة معاً لتنفيذها بشكل كامل.

ث. **مجموعة من القواعد الرسمية:** تُسمّى إجراءات العمل المعيارية، وهي واضحة، وهي عبارة عن تعليمات مكتوبة لكل وظيفة متخصصة في كل مستوى من مستويات التسلسل الهرمي، ويمكن للعمال الذين يتبعونها التأكد من أنهم على نفس الوتيرة، مثل: زملائهم، وهكذا سوف يؤدّون عملهم بشكل صحيح.

٥. الديمقراطية:

تُعرَّف الديمقراطية اصطلاحاً بأنّها نظام الحُكم، حيث تكون السلطة العليا بيد الشعب، الذي يمارس سلطاته بشكلٍ مباشرٍ، أو عن طريق مجموعة من الأشخاص يتمّ انتخابهم لتمثيل الشّعب بالاعتماد على عمليةٍ انتخابيّةٍ حرةٍ، حيث ترفض الديمقراطية جعل السلطة كاملةً ومُركَّزة في شخصٍ واحد، أو على مجموعة من الأشخاص كالحكم الدكتاتوري، أو الأوليغارشية (حكم الأقليات). وقد عرَّفها الرئيس أبراهام لينكون بأنها ((حكم الشعب، من قبل الشعب، ومن أجل الشعب))، وفي العصر الحالي أصبح نظام الحُكم الديمقراطي هو النظام المُفضَّل للحكم في جميع المجتمعات؛ ويرجع ذلك إلى إمكانية أفراد المجتمع التعبير عن خياراتهم اتجاه كلٍ من إدارة الحُكم العام في البلاد، وتوزيع الموارد، والمشاركة بشأن العمليّة الإداريّة. والديمقراطية أنواع وهي كالاتي:

أ. **الديمقراطية المباشرة:** تعدّ الديمقراطيّة المباشرة أحدَ أنواع الديمقراطية التي يتم فيها التّصويت من قبل الشعب على أيّ من القرارات السياسيّة بشكلٍ مباشرٍ ودون الحاجة لأيّ ممثلين عنهم، وأيّ قرار يصدر عن الحكومة يجب أن يُعرَض على المواطنين كي يتم التصويت عليه، ويكون لهؤلاء المواطنين الدّور الأول لتقرير مصير بلادهم، ومثال ذلك قضية رفع الضرائب، إذ لا يحقّ للدولة رفع قيمتها دون وجود دعم شعبي يؤيد هذا القرار، كما يستطيع المواطنون طرح القضايا التي تهمّهم، وتشكيل أحزابٍ عديدةٍ بناءً على اهتماماتهم، وذلك ضمن الديمقراطية المباشرة، يُمكن تطبيق الدّيمقراطية المباشرة في الدّول الصّغيرة التي تتمتّع بكثافةٍ سكانيةٍ منخفضةٍ، ويقلّ فيها نسبة الجهل، إضافةً إلى أن يكون المجتمع بذاته متكافلاً ومتجانساً خاصةً فيما يتعلّق بالمجال السياسيّ، وتعدّ سويسرا من الدول التي تمارس هذا النوع من الديمقراطية بشكلٍ ناجحٍ، حيث يجتمع الشّعب في أيام محددة من أجل التصويت على القضايا التي تهمّهم، ويتم عرض وطرح القضايا من خلال أحزابٍ مختصةٍ بهذا الشأن.

ب. **الديمقراطية النيابية:** تُعدّ الديمقراطية النيابية أو غير المباشرة هي الأكثر انتشاراً في جميع أنحاء العالم، وفي هذا النّوع يتم التّصويت لمجموعةٍ من الأفراد لتمثّل الشعب في البرلمان، حيث يتم الاستفادة من خبرات الأفراد الذين تمَّ انتخابهم من أجل صنع واتخاذ القرارات، بينما يُتابع باقي أفراد الشعب مهامه الأخرى، وهي بذلك تحمي حقوق الأغلبية من الشعب، وتُساعد على حماية حقوق الأقليات من خلال إتاحة فرصة انتخاب شخص

ذي كفاءة عالية، إلا أنّ هذا النوع من الديمقراطية قد يتعرّض لمشاكل معينةٍ كانتخاب حكوماتٍ تفشل في تحقيق مصالح مواطنيها، وهنا من الضروريّ عمل مبادرات أو استفتاءات لحلّ هذه المشكلة، كتلك التي تُطبّق في الديمقراطية المباشرة

ت. **الديمقراطية التعددية:** ينضمّ الأفراد في الديمقراطية التعدّدية إلى مجموعاتٍ منظّمة لمناقشة القضايا السياسية المُشتركة، إذ يحدّد الفرد القضايا التي تهمّه، وينضمّ للمجموعات التي تناقش هذه القضايا من أجل دعمها، وتقوم المجموعات بدورها بكسب الدعم السياسي المهم من أجل الدفاع عن مصالحهم، ويُعدّ النظام السياسيّ الأمريكيّ من الأنظمة التي تُطبق الديمقراطية التعددية، فهو يتكوّن من مجموعات تؤثّر بشكلٍ كبيرٍ في القرارات السياسية التي يتم اتخاذها في البلاد، والتي تساهم في دعم مواقفهم اتّجاه قضيةٍ معينةٍ.

٦. **البرجوازية:**

تُعرّف الطبقة البرجوازية بأنّها الطبقة الاجتماعية الواقعة بين طبقة العاملين (طبقة البروليتاريا) وطبقة الأغنياء (طبقة الأرستقراطية)، حيث تُعتبر البرجوازية الطبقة الوسطى من بين الطبقات الاجتماعية الأخرى، مع المحافظة على مواقفها التقليدية وقيمها المادية، بدأت البرجوازية بالظهور كظاهرةٍ تاريخيةٍ منذ بدايات القرن الحادي عشر، حيث رافق ذلك تطوّر مدن العصور الوسطى من خلال ظهور التجارة في وسط وغرب أوروبا، فبدأ الحرفيون والتجار بتنظيم أنفسهم كجماعات لدعم نظام الحكم نتيجة لنشوب الصراعات المستمرة مع أصحاب الأرض ومالكيها، كما قرروا الوقوف معه ضد الاضطرابات الإقطاعية للسلطات المتنافسة محلياً، إذ يُرى ذلك جلياً في نهاية العصور الوسطى لا سيما في ظل النظام الملكي الأول الحاكم في أوروبا الغربية، توسّعت الطبقة البرجوازية بشكل كبير بعد حدوث الثورة الصناعية، ممّا جعل الخلافات واضحةً داخل تلك الطبقة، لا سيما بين البرجوازيين الصغار كالعمال والتجار، والبرجوازيين الكبار كالمصرفيين والصناعيين؛ إذ لجأ البرجوازيون الأصليون الرأسماليون إلى الارتباط بطبقة علوية موسعة مع حلول نهاية القرن التاسع عشر، في حين أدى ظهور المهن التقنية والتكنولوجية إلى توجيه البرجوازية للارتباط مع الطبقات الدُنيا من المجتمع، مما يُفيد بأنّ الطبقة البرجوازية تطورت تاريخياً مروراً بمرحلتين؛ فقد ظهرت في المرحلة الأولى كطبقة داخل النظام الإقطاعي القائم على أساس رأس المال، والتداولات المالية، أمّا في المرحلة الثانية فظهرت بعد إسقاط النظام الإقطاعي كداعم لإقامة العلاقات الملكية للرأسمالية وتدعيمها، مما ساعد على التوسع كعاصمة صناعية لصالح صناديق الاستثمار الأجنبية.

٧. النازية:

هي أيديولوجية وممارسات سياسية شمولية يمينية متطرفة مرتبطة بأدولف هتلر والحزب النازي في فترة المانيا النازية وتشتمل على الديكتاتورية ومعاداة السامية، الشيوعية، وهي عنصرية علمية نشأت قوميتها المتطرفة في القومية الجرمانية والحركة منذ أواخر القرن التاسع عشر. تأثرت النازية بشدة بجماعات فرايكورس شبه العسكرية التي ظهرت بعد هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الاولى، والتي جاء منها "أسلوب العنف" الكامن وراء الحزب وحددت جنس الألمان العرقيين الذي اعتبره النازيون عرقًا آرياً أو شمالياً كجنس سائد والأعلى في التسلسل الهرمي، سعت النازية إلى التغلب على الانقسامات الاجتماعية وإنشاء مجتمع ألماني متجانس قائم على النقاء العرقي الذي يمثل مجتمع الشعب ، كان النازيون يهدفون إلى توحيد جميع الألمان الذين يعيشون في الأراضي الألمانية تاريخيًا، بالإضافة إلى الحصول على أراضٍ إضافية للتوسع الألماني واستبعاد أولئك الذين اعتبروهم إما أجانب في المجتمع او اعراق أدنى،

فاز الحزب النازي بأكبر حصة من الأصوات الشعبية في الانتخابات العامة عام ١٩٣٢، مما جعله أكبر حزب في المجلس التشريعي، وإن كان لا يزال أقل من الأغلبية المطلقة ونظرًا لعدم رغبة أي من الأحزاب أو قدرتهم على تشكيل حكومة ائتلافية، تم تعيين هتلر مستشاراً لألمانيا في ٣٠ يناير ١٩٣٣ من قبل الرئيس بول فون هيندنبورغ من خلال دعم وتواطؤ القوميين المحافظين التقليديين الذين اعتقدوا أنهم قادرون لاحقًا على السيطرة عليه وعلى حزبه مع استخدام المراسيم الرئاسية الطارئة من قبل هيندنبورغ وتغيير دستور فايمار للسماح لمجلس الوزراء بالحكم بمرسوم مباشر، وبعد تجاوز كل من هيندنبورغ والرايخستاغ، سرعان ما أنشأ النازيون دولة حزب واحد.